



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع

وع:

الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة مخاطر صيغ التمويل
الإسلامي

-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

د. طالب محمد الأمين وليد

بغو عائشة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
الَّذِينَ فِيهَا أُولَىٰ
وَالَّذِينَ فِيهَا
أُولَىٰ

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله أولاً، صاحب المنة والنعمة الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة، راجية أن يتقبله مني قبولاً حسناً وينفعني وغيري به.

وإنني لأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف "طالب محمد الأمين وليد" على كل المجهودات التي بذلها وكل التوجيهات التي قدمها من أجل إتمام هذه المذكرة، فله مني فائق التقدير وبالغ الإحترام.

وأتوجه مسبقاً بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقييم هذا البحث وإثرائه بالملاحظات والتوجيهات التي ستزيد من قيمته.

الإهداء

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا العمل، أهدي هذا العمل إلى

من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى الوالدين العزيزين أدامهما الله لي

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات

أساتذتي

إلى سندي وقوتي، إخوتي الذين علموني علم الحياة واطهروا لي ما هو أجمل من الحياة

إخوتي

إلى من تذوقت معها أجمل اللحظات رفيقة دربي وأختي التي لم تُلدها أُمي

أوبادي بسمة

فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر
	ملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
أ - ح	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية
3	المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية
3	المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية
10	المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية
13	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الهندسة المالية الإسلامية
15	المبحث الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار المنتجات مالية إسلامية
15	المطلب الأول: ماهية الإبتكار المالي وعلاقته بالهندسة المالية الإسلامية
18	المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية
27	المطلب الثالث: إستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية
29	المبحث الثالث: إشكال منتجات الهندسة المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها
29	المطلب الأول: إشكال منتجات الهندسة المالية الإسلامية
30	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه منتجات الهندسة المالية الإسلامية
34	خلاصة الفصل الأول
35	الفصل الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي
36	المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية
36	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية
41	المطلب الثاني: أهم اختصاصات إدارة المخاطر وأهميتها
43	المطلب الثالث: المبادئ السليمة لإدارة المخاطر
47	المبحث الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

47	المطلب الأول: مخاطر تختص بطبيعة عمل البنوك
49	المطلب الثاني: مخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي
60	المطلب الثالث: مخاطر التطبيق الخاطئ للهندسة المالية الإسلامية
62	المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر
62	المطلب الأول: مراحل وأساليب إدارة المخاطر
64	المطلب الثاني: الهندسة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي .
71	خلاصة الفصل الثاني
72	الفصل الثالث: تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري
74	المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري
74	المطلب الأول: تعريف بنك البركة الجزائري وهيكله التنظيمي
77	المطلب الثاني: أهداف بنك البركة الجزائري
78	المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك وصيغ التمويل الإسلامي
80	المبحث الثاني: إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري
80	المطلب الأول: قياس المخاطر ببنك البركة الجزائري
82	المطلب الثاني: دور إدارة المخاطر
83	المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر
84	المبحث الثالث: معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري
84	المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك
89	المطلب الثاني: معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري
97	خلاصة الفصل الثالث
98	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

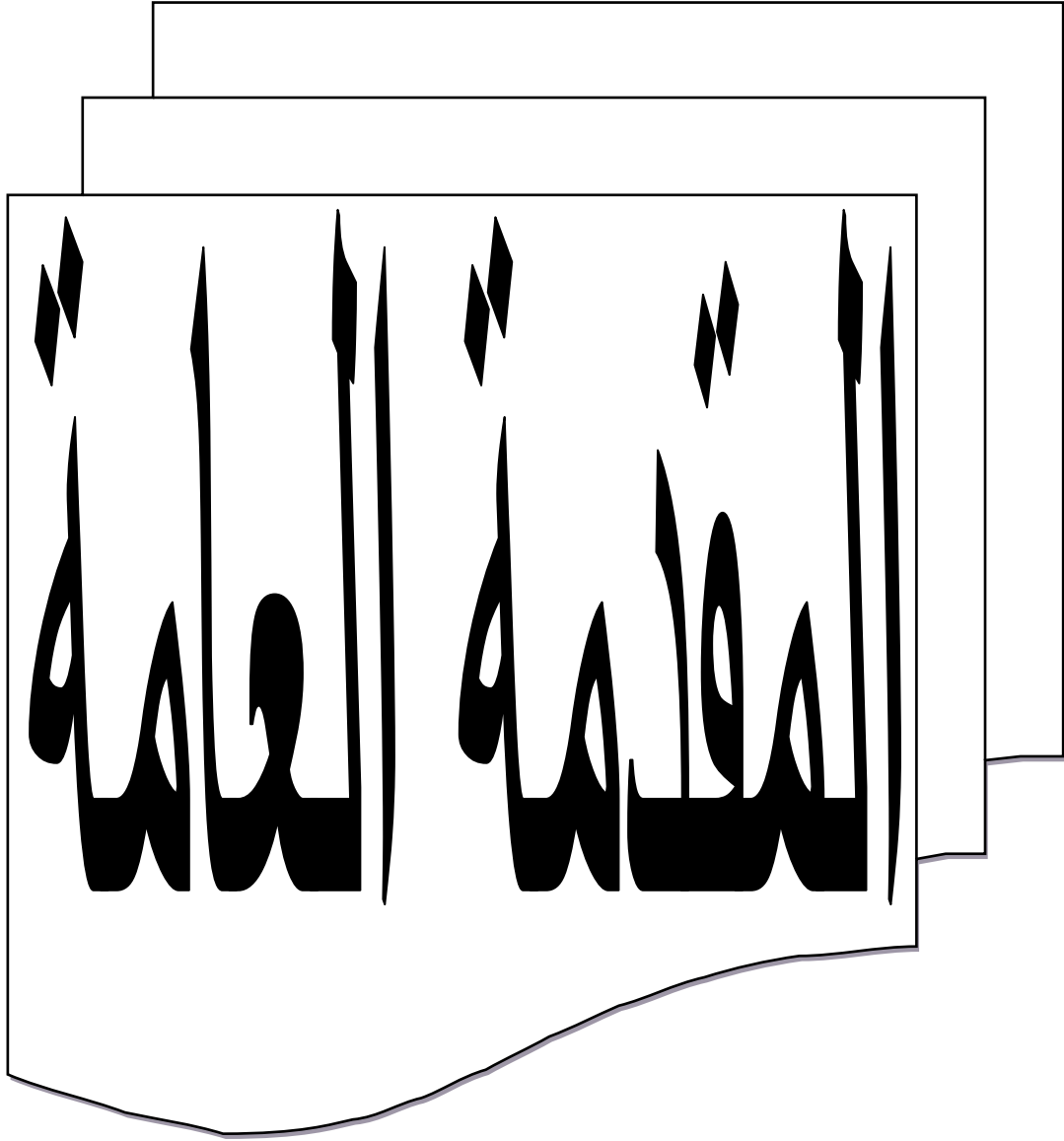
قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
7	مقارنة بين الهندسة المالية الاسلامية ونظيرتها التقليدية	1-1

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
17	العلاقة بين الهندسة المالية والإبتكار المالي	1-1
20	أنواع الصكوك وقابليتها للتداول	1-2
46	مكونات نظام إدارة المخاطر	2-1
56	أنواع مخاطر التمويل بالمضاربة	2-2
76	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	1-3



مدخل

سجل نهاية القرن العشرين ميلاد مفهوم جديد في الممارسة المالية، وهو مفهوم الهندسة المالية الإسلامية الذي بدأت بواده الأولى في ماليزيا من خلال إنشاء صندوق الحج، ثم مصر عن طريق بيوت الإيداع، ومنذ الأزمة المالية لسنة 2008 إلى يومنا هذا إستطاعت الهندسة المالية الإسلامية إثبات وجودها في العالم الإقتصادي.

لقد خلفت الأزمات المالية المتعاقبة خسائر مالية للبنوك، مما أدى إلى تسليط الضوء على موضوع إدارة المخاطر الذي تناولته الهندسة المالية الإسلامية، ويعتبر موضوع إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، من المواضيع الأكثر أهمية في العمل المالي والمصرفي، كما أن إدارة المخاطر تحد من الآثار السلبية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك عند قيامها بأعمالها وأنشطتها.

تتمتع البنوك الإسلامية بالقدرة على مواجهة المخاطر والميل إلى الإستقرار بفضل منتجاتها وصيغها التمويلية عكس نظيرتها التقليدية، لكن هذا لا يمنعها من التعرض للعديد من المخاطر لاسيما المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، وعلى هذا الأساس فإن الصناعة المصرفية الإسلامية تعاني من ضعف نظامها الخاص بإدارة المخاطر.

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا، حيث تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاطها في الجزائر من أجل الإستفادة قدر الإمكان من خدماتها، لكن هناك عقبات تعترضها كمحدودية عددها في السوق، إنتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي... إلخ، لكن الجزائر لها فرصة قوية لتحويل هذه العقبات من تهديدات إلى فرص تجعلها نموذجا مميذا في المصرفية الإسلامية محليا وإقليميا وذلك عن طريق إستغلال الطاقة الإستيعابية للسوق النقدية.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية، خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية وزيادة المنافسة بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية، وذلك من أجل إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.

أولاً- إشكالية الدراسة

لقد بات من الواضح والمؤكد أن الهندسة المالية الإسلامية وسيلة مناسبة ومهمة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية، خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية وزيادة المنافسة بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية، وذلك من أجل إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.

وبالنظر إلى ما أصبحت تقدمه الهندسة المالية الإسلامية من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة، تساعد البنوك الإسلامية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها، خاصة المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، ومما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تتوفر الهندسة المالية الإسلامية على منتجات جديدة لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؟
2. ما هي أهم مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية؟
3. كيف تتم معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري؟

ثانيا- فرضيات الدراسة

إنطلاقا من التساؤلات السابقة فان هذه الدراسة تقوم على إختبار الفرضيات التالية:

1. تتوفر الهندسة المالية الإسلامية على منتجات مبتكرة لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؛
2. أهم ميزة تكتسبها البنوك الإسلامية جراء تطبيقها للهندسة المالية الإسلامية هي زيادة قدرتها التنافسية؛
3. تتم معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري عن طريق مجموعة من المنتجات المطورة من قبل الهندسة المالية الإسلامية.

رابعا- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا بالغ الأهمية وهو الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية الإسلامية مرهونا بها بشكل كبير هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المتابع للأحداث والأزمات المالية التي يشهدها الإقتصاد العالمي يستنتج أن هذا الأخير أصبح في أمس الحاجة إلى منتجات، بدائل وحلول مالية جديدة تنتشله من المخاطر المالية التي وقع فيها وهذا ما توفره الهندسة المالية الإسلامية.

خامسا- أسباب إختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار موضوع الدراسة والذي جاء تحت عنوان (الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي -حالة بنك البركة الجزائري-) النقاط التالية:

1. الإهتمام الشخصي بالموضوع وإرتباطه بالتخصص؛

2. حداثة الموضوع نسبيا وقلة الدراسات التي تناولته؛
3. تزايد الأزمات المالية التي تشهدها الأنظمة المصرفية في مختلف دول العالم وإرتفاع وتيرة المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.

سادسا- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي وإلى ما يلي:

1. التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية؛
2. التعرف على مختلف مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؛
3. الوقوف على تطبيقات مخرجات الهندسة المالية الإسلامية في مجال إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؛
4. التعرف على واقع الهندسة المالية الإسلامية في الجزائر من خلال التعرف لبنك البركة الجزائري.

سابعا- منهج الدراسة

تم إنتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر والهندسة المالية الإسلامية، مع الإستعانة بأسلوب دراسة الحالة لأننا بصدد الوقوف على آلية إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري.

ثامنا- حدود الدراسة

تأخذ حدود الدراسة بعدين يمكن تحديدها فيما يلي:

1. من حيث البعد العلمي للموضوع: الدراسة تنصب على الجانب النظري والمتمثل في مفاهيم نظرية حول الهندسة المالية عموما والهندسة المالية الإسلامية خصوصا، إضافة إلى مخاطر

صيغ التمويل الإسلامي، بينما حاولنا في الجانب التطبيقي إسقاط الجانب النظري والوصول إلى الإجابة على مشكلة الدراسة؛

2. من حيث البعد المكاني: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، ومحاولة معرفة كيف تتم إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي بهذا البنك بإستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

ثامنا- الدراسات السابقة

دراسة1: عبد الكريم قندوز "الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة رسالة ناشرون 1429هـ - 2008م كتاب من 344 صفحة.

إستهدف الكاتب معرفة أهمية السوقيين النقدية والمالية ودور الهندسة المالية في إمدادها بالأدوات المالية الشرعية، كما تعرض إلى أهم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهندسة المالية في إدارتها وتوصلت دراسته إلى ما يلي:

- الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية لكنه من حيث التخصص و المفهوم حديث نسبيا؛
- تهدف الهندسة المالية عموما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتقاطع كلها في ضمان بقاء المؤسسة مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والإستراتيجيات الأساسية كما أن لها حدود و أسسا تقوم عليها إذا تم تخطيها يؤدي إلى نتائج خطيرة كالإفلاس و إنهيار الأسواق المالية؛
- الهندسة المالية الإسلامية لها خصائص تميزها عن الهندسة المالية التقليدية؛
- ستشهد صناعة الهندسة المالية خلال السنوات القليلة القادمة طفرات كبيرة.

دراسة2: هناء محمد هلال الحنيطي "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"، ورقة بحثية أقيمت في المؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة

من منظور إسلامي"، عمان، الاردن 25/26/2010/ ذو الحجة 1431هـ / 2010 م، بالإشتراك بين جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

جاءت هذه الدراسة لإظهار دور الهندسة المالية والأسواق المالية الإسلامية لتوفير كل من الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع الأزمات، ذلك وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضوابط خاصة للهندسة المالية تتمثل بالالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية وبينت كيف يمكن توفير تدابير راسخة وواقعة لعدم الوقوع في الأزمات من خلال الأسواق والأدوات الإسلامية، وأن تكون الهندسة المالية الإسلامية صمام أمان لأزمات المستقبل المالية.

دراسة 3: محمد عبد الحميد عبد الحي "إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة حلب-سوريا-، 2014، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية الخاصة بإدارة المخاطر والمستخدم في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية، وإيضاح التعديلات الواجب إجراؤها على هذه التقنيات حتى تصبح أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك الإسلامية، وبناء عليه تناولت الأطروحة موضوع إمكانية إستخدام بعض تقنيات الهندسة المالية المطبقة في البنوك التقليدية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج نذكر أهمها كما يلي:

- إن التقنيات المستخدمة في البنوك التقليدية، تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية عليها لتناسب مع طبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي، وقد تم تقديم آلية تفصيلية لكيفية تطبيق هذه التقنيات المعدلة على بيانات مالية فعلية لبنوك إسلامية، وبما يتناسب مع خصائص وطبيعة كل تقنية؛

• تم إقترح وهندسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القصوى التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية في ظل أوضاع كارثية معقولة الحدوث بالإستناد إلى معيار مجلس الخدمات المالية وبالتالي تبين أنه بإمكان هندسة وبناء نماذج كمية بالإستناد إلى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الإشكاليات التي عالجتها وكذلك النتائج التي توصلت إليها، كما أن الدراسة ربطت بين متغيرين هما الهندسة المالية الإسلامية كمتغير مستقل وإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي كمتغير تابع، بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة لم تتناول أهم الفروقات بين الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية، وبهذا جاء بحثنا ليكمل هذه الدراسات ويميز بين الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها، ومعرفة ما يمكن أن تقدمه الهندسة المالية الإسلامية في مجال إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.

تاسعا- هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة حيث تم التطرق فيها إلى مشكلة الدراسة وكذا الفرضيات، وثلاث فصول كانت كالآتي:

حيث يتناول الفصل الأول الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لموضوع الدراسة تم التطرق من خلاله إلى مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وعوامل ظهورها بالإضافة إلى التعرف على أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

كما تم التطرق في الفصل الثاني إلى إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي حيث يتناول مفهوم إدارة المخاطر بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وأخيرا دور

الهندسة المالية الإسلامية في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنوك الإسلامية جراء تعامله بصيغ التمويل الإسلامي.

وأخيرا الفصل الثالث دراسة حالة بنك البركة الجزائري وقد تناول تقديم البنك محل الدراسة ومخاطر صيغ التمويل التي يواجهها البنك، وأخيرا دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر.

عاشرا- صعوبات الدراسة

وكل الأبحاث والدراسات واجهتني العديد من الصعوبات نذكر منها:

1. صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية، والتي كان من المتأمل القيام بدراسة ميدانية ببنك البركة الجزائري - فرع عين مليلة- لكن لم يتم ذلك نظرا لعدم قبولي بحجة أن الموضوع جديد ومعقد، ولم يتم تناوله من قبل من طرف الوكالة؛
2. قلة المراجع والدراسات المنهجية فيما يخص مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية وكيفية مواجهتها.

الفصل الأول:
الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية

تمهيد:

إن البنوك المالية الإسلامية بحاجة اليوم إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للإستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية، وليس هناك منتج وحيد يستوفي هذه المتطلبات، وأبرز شاهد على ذلك هو واقع المؤسسات التقليدية.

ومن هنا تظهر الحاجة لما يسمى الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي، حيث يتخصص مجموعة من الباحثين في تصميم وإبتكار أدوات مالية فهي لا تقتصر على الدور الوظيفي في المعاملات المالية من خلال الإعتماد على الكفاءة الإقتصادية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير من خلال إضفاء المصدقية الشرعية على المعاملات المالية.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على الهندسة المالية الإسلامية، دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار المنتجات المالية، أشكال المنتجات المالية الإسلامية ومناهج تطويرها وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار المنتجات المالية

المبحث الثالث: أشكال المنتجات المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها

المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية

يعتبر مصطلح الهندسة المالية الإسلامية من المفاهيم الحديثة التي دخلت عالم المال والإستثمار، حيث تعد الهندسة المالية الإسلامية أداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين الشريعة الإسلامية والكفاءة الإقتصادية، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على عموميات حول الهندسة المالية الإقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

تعتبر الهندسة المالية الإسلامية من مصادر الإبداع والإبتكار التي تحتاجها المؤسسات من أجل تلبية إحتياجاتها، بهدف ضمان إستمراريتها وعليه سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: نشأة الهندسة المالية الإسلامية

ظهرت الهندسة المالية الإسلامية مع مجيء الشريعة الإسلامية بالأحكام الشرعية، أي منذ أكثر من 1400 سنة، وكانت تدعو إلى الإبتكار والإبداع لحل المشاكل المالية للمسلمين وإشباع حاجاتهم، ودليل ذلك توجيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل الذي إستعمله على خبير عندما جاءه بتمر جنيب، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أكل تمر خبير هكذا؟)) فقال الرجل: لا والله يا رسول الله! إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم إبتع بالدرهم جنيباً))، في هذا الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل عن فعل الربا، ثم أرشده إلى الحلال، حيث أمرهم ببيع التمر الرديء

بالدراهم ثم شراء التمر الجيد بتلك الدراهم¹. وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجز دائرة الابتكار، أي حجزت دائرة الممنوع وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد²، فالمتتبع لتاريخ الإسلامي قد وصل إلى أنه تم استخدام الهندسة المالية في كثير من المعاملات المالية وعلى سبيل المثال³:

1. قصة شراء عثمان بن عفان بئر رومه من اليهودي فيها من الابتكار والإبداع المالي الكثير؛
2. وقصة أخرى عندما سئل أحد الأئمة المسألة التالية: إذا قال شخص لأخر إشتري هذا العقار وأنا أشتريه منك وأربحك فيه كذا وكذا وخشى الأول أن إشتراه ألا يشتريه منه من طلب الشراء فماذا يفعل؟؟

فقال له الإمام أن يشتري العقار مع خيار الشرط ((مدة خيار الشرط شرعا ثلاثة أيام))، ثم يعرضه على صاحبه فإن لم يشتريه يستطيع فسخ العقد ورد المبيع لأن الشراء الأول معلق على خيار الشرط هذا الحل أو المخرج الذي أشار إليه الإمام هو هندسة مالية بالمعنى الحديث.

الفرع الثاني: تعريف الهندسة المالية الإسلامية

قبل الخوض في تأصيل مفهوم واضح ودقيق للهندسة المالية الإسلامية يجب الحديث أولاً عن مفهوم الهندسة المالية التقليدية.

¹ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة نماذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة 2007-2012)، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2013-2014، ص 40.

² سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص 10.

³ موسى شقري نوري، إدارة المشتقات المالية: الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص 106.

أولاً- تعريف الهندسة المالية التقليدية

لقد تعددت التعريفات التي تناولت الهندسة المالية وإجتهد الكثير من الباحثين في تقديم تعاريف لها تتطرق من الزاوية التي ينظرون من خلالها للهندسة المالية ومن هذه التعريفات مايلي:

أ. الهندسة المالية

هي عملية خلق أدوات وخدمات جديدة من قبل مؤسسات الصناعة المالية، وذلك من أجل تلبية الإحتياجات المختلفة للعملاء من مستثمرين خواص ومؤسسات تحتاج للتمويل، وهذا للدخول في عمليات الإدماج أو تملك مؤسسات أخرى¹.

ب. الهندسة المالية

هي التصميم التطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل².

ت. الهندسة المالية

إستعمال إستراتيجيات إدارة المخاطر لمواجهة مختلف المخاطر التي تواجهها المؤسسة³.
وعليه يمكن تعريف الهندسة المالية على أنها التصميم والتطوير لأدوات مالية لمواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.

¹ محفوظ جبار ومريم عديلة، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة -دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10، 2010، ص 23.

² عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية: دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: الأسواق المالية: الواقع والتحديات، كلية الشريعة والقانون، بمشاركة غرفة تجارة وصناعة دبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 6-8 مارس 2007، ص 3.

³ محمد الشريف بن زواي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، طبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 119.

ثانيا- تعريف الهندسة المالية الإسلامية

لا يختلف تعريف الهندسة المالية الإسلامية عن تعريف الهندسة المالية التقليدية إلا بقيد يجعل هذه المالية موافقة للشرع ويمكن تعريفها كما يلي:

• مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف.

وهذا التعريف للهندسة المالية الإسلامية يشترط في الأنشطة التي تتضمنها الهندسة المالية من إبتكار وتطوير الأدوات والآليات والحلول التمويلية أن تكون في إطار الضوابط الشرعية¹. وإنطلاقا من التعريف السابق يمكننا القول بأن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية²:

- إبتكار أدوات مالية جديدة؛
- إبتكار آليات تمويلية جديدة؛
- إبتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع؛
- أن تكون الإبتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الإبتعاد بأكبر قدر ممكن عن الإختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية.

¹ مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية (دراسة تأصيلية تطبيقية)، الطبعة الأولى، 2015، ص. ص 29. 30.
² وهيبه بوخدوني، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: واقع وأفاق، ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 4.

يمكن القول أن مجمل التعاريف التي خصت الهندسة المالية الإسلامية إقترنت بتعاريف الهندسة المالية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى إستحالة تقديم تعريف محدد للهندسة المالية الإسلامية خاصة بعدما إتضح إرتباط كل منهما بالآخر سواء من حيث النشأة، التأسيس أو من حيث الخصائص والمبادئ¹.

ثالثاً- الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية والهندسة المالية التقليدية

يكمن وجه الإختلاف بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية في النقاط التالية:

الجدول 1 - 1: مقارنة بين الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية

أوجه المقارنة	الهندسة المالية الإسلامية	الهندسة المالية التقليدية
التعريف	هي كل عمليات التطوير والإبتكار لأدوات مالية أو آليات تمويلية أو حلول جديدة لإدارة التمويل، مع مراعاة الضوابط الشرعية والمتاجرة في الأدوات الحلال بهدف تحقيق الكفاءة الشرعية أولاً ثم الإقتصادية والإجتماعية.	هيكل عمليات التطوير والإبتكار لأدوات مالية أو آليات تمويلية أو حلول جديدة لإدارة التمويل، بهدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية.
المبادئ	المشاركة في الربح والخسارة وتطبيق المبادئ الإسلامية: تحريم الربا والغرر، رفع الحرج، التحذير من بيعتين في بيعة واحدة.	الإقتصاد الربوي: الفائدة الربوية، القمار، الغرر، بيع الدين، المجازفة.

¹ محمد الأمين خبونة وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011، ص 642.

الخصائص	تحقيق التوافق بين الضوابط الشرعية والكفاءة الإقتصادية والإجتماعية أيضا.	الكفاءة الإقتصادية.
الإبتكار والتطوير	يوجه للمصالح العام والخاص معا، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وإحداث التوازن بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد المالي.	يوجه لفئة محددة أو لمؤسسة خاصة مما يعرض المصالح العامة للخطر، وإحداث الفجوة بين الإقتصاد الحقيقي والوهمي.
المنتج	الأسهم العادية الحلال وصكوك الإستثمارية الإسلامية، العقود المالية المركبة والتورق الإسلامي، بالإضافة إلى المشتقات المالية الإسلامية.	الأصول التقليدية الأسهم والسندات، المنتجات المالية الحديثة والمركبة والتوريق، بالإضافة إلى المشتقات.
المهندس المالي	لا بد أن يكون ملما بالتوجيه الإسلامي لجوانب الهندسة المالية، بالإضافة إلى الخبرة في المعاملات المالية.	يجب أن يكون ذو خبرة وعلم بالمعاملات والعمليات المالية في إطار تخصصه.
الأدوات	تتميز بالوضوح والأمانة والمرونة.	تتميز بالغموض والتعقيد والقمار والمجازفة
الأهداف	تأخذ البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة في تمويلها للمشروعات، وتشجيع الإستثمار الحقيقي القائم على أساس السلع والخدمات.	تقليل التكاليف في المعاملات ونقل الأخطار من المتعاملين الذين لا يرغبون في تحملها إلى متعاملين مجازفين ولهم طرق خاصة في التعامل بالمخاطر.

المصدر: ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص 136.

الفرع الثالث: أسباب الحاجة إلى الهندسة المالية الإسلامية¹

تنقسم أهم أسباب الحاجة إلى الهندسة المالية الإسلامية إلى ما يلي:

أولاً- أسباب عامة

- تتعلق مشاكل القطاع المالي بشكل خاص بإدارة المخاطر، حيث أن هذا القطاع يواجه مشكل المخاطر المستقبلية أكثر من غيره، مما يستدعي تطوير الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع المخاطر بكفاءة؛
- لتحقيق التقدم الإقتصادي لابد من سلامة القطاع المالي، وعليه فالبنوك الإسلامية مسؤولة عن إستقرار النظام المالي ككل ومن ثم المساهمة في تطوير الإقتصاد، وذلك بوجود إطار سليم لإدارة المخاطر.

ثانياً- أسباب خاصة

- عدم وجود منهج واضح لإدارة المخاطر، خاصة إدارة مخاطر الصيغ القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، مما أدى إلى محاولة تجنبها قدر المستطاع والإعتماد على الصيغ القصيرة الأجل؛
- عدم وجود مشتقات وأدوات مالية إسلامية لتحوط وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية، مما أدى إلى إنسحاب هذه المؤسسات من المعاملات المالية ذات المخاطر المرتفعة كالمضاربة والمشاركة، والإعتماد على صيغ التمويل المضمون والمنخفض المخاطر كالمراوحة؛

¹ عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2012، ص 17.

– نقص أو عدم وجود دراسات لتقييم وقياس، وتسعير المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي، مما نتج عنه إستخدام محدود وهامشي صكوك المشاركة... إلخ.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية

الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية، فالمصادقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الإقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الإحتياجات الإقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

الفرع الأول: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

أولاً- المصادقية الشرعية

لا بد من التفريق بين ما هو جائز شرعاً، وبين ما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية، بحيث أنها تطمح إلى منتجات وآليات نموذجية، بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجياً بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك، أي أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن¹.

ثانياً- الكفاءة الإقتصادية يمكن زيادة هذه الخاصية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الإستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة².

¹ وهيبية بوخدوني، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999، ص 55.

ثالثاً- العلاقة بين الكفاءة الإقتصادية والمصادقية الشرعية

إن البحث عن الكفاءة الإقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح، وهذا يدل على أن الخاصيتين المشار إليهما سابقاً ليستا منعزلتين عن بعضهما¹.

الفرع الثاني: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

يمكن تفصيل الأسس التي تقوم عليها الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي إلى أسس عامة وأسس خاصة كما يلي:

أولاً- الأسس العامة²

أ. تحريم الربا والغرر

تعتبر قاعدة تحريم الربا مهمة تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية، بحيث أن فساد العقود في المعاملات التي يرجع أساساً إلى الربا والذي يقصد به الزيادة على رأس المال، والغرر والذي يعني ما كان على خطر الحصول، أو ما كان مستور العاقبة .

ب. حرية التعاقد

ويقصد بها إطلاق الحرية للأعوان الإقتصاديين في إبرام العقود، وبالشروط التي يشترطون، إلا إذا لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة، أما إذا اشتملت على أمر محرم شرعاً فهي فاسدة.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الإقتصاد الإسلامي، مجلد 20، العدد 2، 2007، ص 23.

² صالح مفتاح وريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر، 2012، ص. ص 229-231.

ت. التيسير ورفع الحرج

تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية هنا في تطوير العقود التقليدية أو إيجاد البدائل لها، والتي يجب أن تكون بدون مشقة أو حرج، والمراد من الحرج الضيق، لأنها تقيد الأفراد والمتعاملين بالعقود القديمة فيه حرج وتضييق عليهم، بالإضافة إلى أنها لا تفي بكل إحتياجاتهم وهي متنوعة ومتزايدة.

ث. الإستحسان والإستصلاح (المصالح المرسلّة)

إن مبدأ المصالح لا يؤدي إلى المفساد، بالإضافة إلى أن المصالح المرسلّة تختلف باختلاف أحوال الشخص الواحد، فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكماً يناسبها، فذلك يؤدي إلى تناقضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك محرم شرعاً، أي الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها.

ج. التحذير من بيعتين في بيعة واحدة

تكمن أهمية هذا المبدأ في ضمان المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية للمعاملات المالية، والنهي هنا ينصب على ما كان بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتها بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليهما بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة فإن حكم البيعة الثالثة ممنوعة شرعاً، وكذلك البيعتان، أما إذا كانت البيعة الثالثة مقبولة شرعاً لم يكن هناك حاجة للبيعتين

ثانياً- الأسس الخاصة

توجد أربع مبادئ أو أسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية، يمكن تلخيصها كما يلي¹:

¹ مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص . ص42. 43.

- الوعي بالسوق وبأحواله من قبل القائم بالتطوير والابتكار؛
- الإفصاح حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة والمطورة من أجل سد جميع الثغرات لكي لا تحيد عن هدفها الأساسي؛
- المقدررة ونقصد بها وجود مقدررة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل؛
- الإلتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل: بيع العينة، الربا والغرر.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الهندسة المالية الإسلامية

للهندسة المالية الإسلامية أهمية بالغة سواء للاقتصاد أو للمجتمع، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف، سيتم إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهمية الهندسة المالية الإسلامية فيما يلي¹:

- إستعمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، وذلك عن طريق البحث والتطوير في علم الهندسة المالية، وبالتالي مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية والإستفاداة منها، مما يؤدي إلى رفع الحرج والمشقة على جمهور المتعاملين المسلمين الذين يتعاملون بالمنتجات التقليدية؛
- يساعد علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الأطارات الإدارية التي يطلبها العمل المالي والإسلامي والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المالية الإسلامية؛
- إبتكار منتجات مالية جديدة تتماشى مع حاجات العملاء والمتعاملين الإقتصاديين الحاليين في إطار الإلتزام بالحلال، والخروج عن نطاق إستخدام المنتجات المالية الموجودة والتي تم

¹ سعاد يوسفوي وعبد السلام مخلوفي ، دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2017، ص.ص 121. 122.

صياغتها إستجابة لحاجات معينة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية وبالتالي ضمان إستمرارية النظام المالي ككل مع إستفادة كل أجزائه؛

- إكتساب المؤسسات المالية الإسلامية القدرة على المنافسة للمؤسسات التقليدية، فوجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها فرض تحديا على الإقتصاد. فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققتها الحلول الرأسمالية ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول إقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الإقتصاد المعاصر، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية؛
- حاجة البنوك الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية لإدارة سيولتها بصورة مربحة.

الفرع الثاني: أهداف الهندسة المالية الإسلامية

للهندسة المالية الإسلامية أهداف كثيرة، يمكن إجمالها في النقاط التالية¹:

- إيجاد المؤسسات المصرفية الخالية من المخالفات الشرعية، التي تمكن من تنفيذ معاملات المسلمين وفقا لمعتقداتهم الدينية؛
- المساهمة في إنعاش الإقتصاد، وذلك بمشاركة كثير ممن ترك المشاريع بسبب مخالفتها للشرع؛
- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية، وتمتاز بالمصداقية، كبديل شرعي للمنتجات المالية المحرمة؛
- المساعدة في تطوير الأسواق المالية المحلية والعالمية، من خلال الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة؛

¹ مرضي بن مشوح العززي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- تحقيق الكفاءة الإقتصادية، عن طريق توسيع الفرص الإستثمارية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على المعاملات وعمولات الوساطة والسمسرة، وتتميز هذه الكفاءة الإقتصادية بموافقتها للشريعة الإسلامية؛
- تحقيق الحصول على الإعتبار والتقدير من قبل بعض المؤسسات الدولية؛
- منافسة المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية، عن طريق تقديم أدوات وآليات وحلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار المنتجات المالية الإسلامية

أصبح التطور والإبتكار في المنتجات المالية ضرورة حتمية للبنوك الإسلامية خاصة في ظل التغير المستمر في البيئة المالية والإستثمارية وإحتدام المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية، وهو ما أدى بها إلى الإعتماد على هندسة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية الإحتياجات التمويلية لمختلف المتعاملين.

المطلب الأول: ماهية الإبتكار المالي وعلاقته بالهندسة المالية الإسلامية

يقصد بالإبتكار المالي بأنه عملية خلق أو إنتاج منتجات مالية جديدة، شرط أن تكون أصيلة وملائمة للضوابط الشرعية، بالإضافة إلى حل مشكلة من المشكلات.

الفرع الأول: الإبتكار المالي¹: الإبتكار المالي هو أي تطور في النظام المالي الوطني أو النظام المالي الدولي، بحيث يعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية للنظام المالي وذلك عن طريق خفض التكاليف أو تخفيض خطر المعاملات في الأسواق الأولية والثانوية التي يتم فيها تداول الأدوات المالية. فالإبتكار يجب أن:

- يجلب إلى السوق منتجا جديدا متميزا عن غيره، وله وزنه في الأهمية؛
- أن يقدم فنا إنتاجيا متقدما؛
- أن يفتح أسواق جديدة.

¹ سعاد يوسفواوي وعبد السلام مخلوفي ، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الفرع الثاني: علاقة الابتكار المالي بالهندسة المالية الإسلامية¹

إن الهندسة المالية هي وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي وهي منهج مصوغ في صورة نظام أو مجموعة من الأفكار والمبادئ تستخدمه مؤسسات أو شركات الخدمات المالية لإيجاد حلول أفضل لمشاكل مالية معينة تواجه عملائها.

إن الهندسة المالية والابتكار المالي ليس شيء واحداً، وإنما هما عمليتان متكاملتان تعتمد كل واحدة منهما على الأخرى، فالحاجة تدفع إلى الابتكار والابتكار يعتمد على الهندسة المالية التي تتوفر للقائمين عليها من المهندسين الماليين من الخبرات والمهارات والقدرة على توظيف النماذج الرياضية والإحصائية المعقدة ما يؤهلها لوضع هذه الابتكارات موضع التنفيذ، ليتم طرحها في الأسواق في صورة أدوات مالية، وخدمات تتسابق المؤسسات المالية المتنافسة على أن يكون لها الفضل السبق في تقديمها للعملاء.

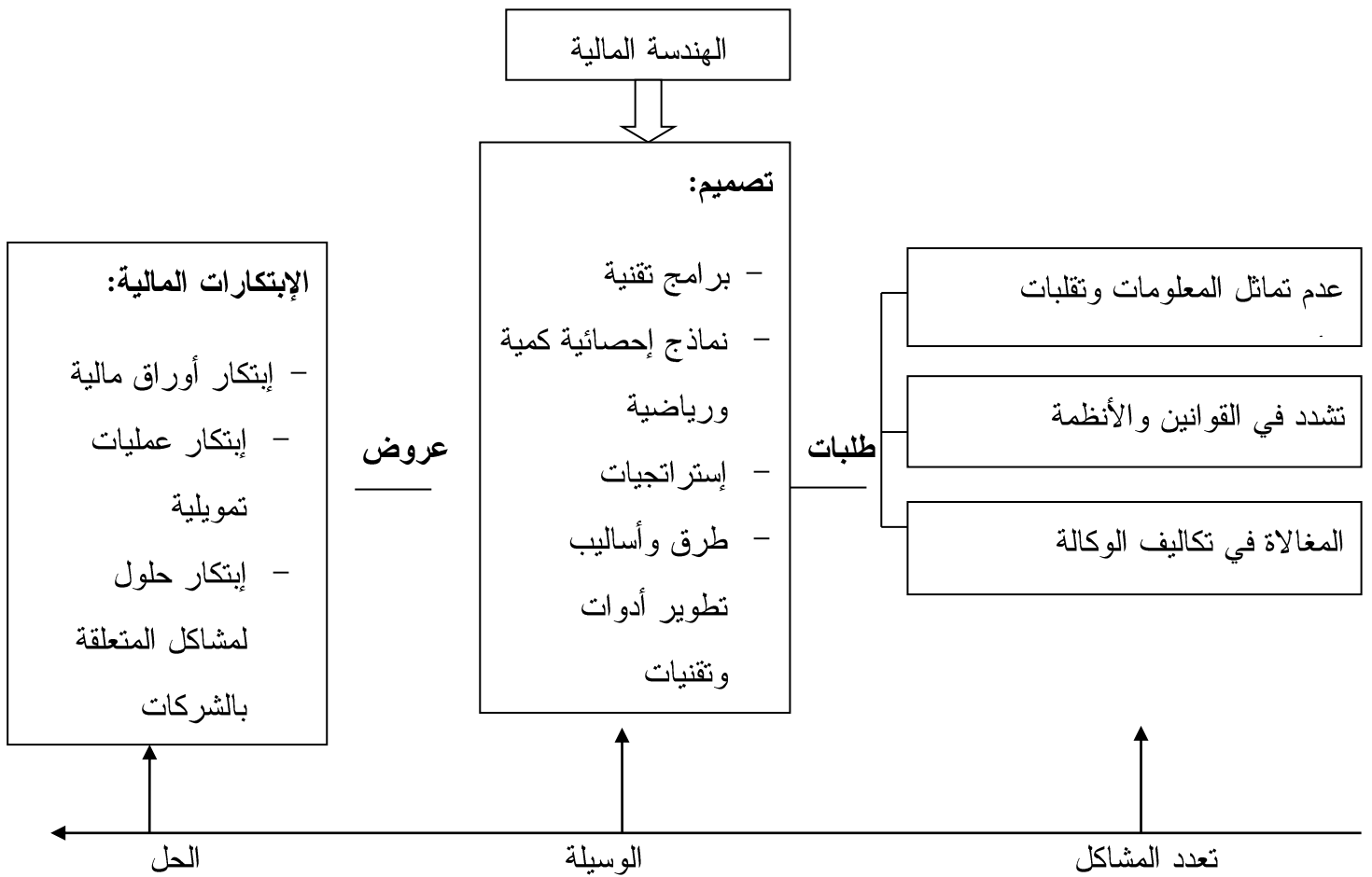
فالابتكار بطبيعته لا يمكن التنبؤ به، ولولا ذلك لما سمي ابتكاراً، وبالتالي ينبغي توجيه الإهتمام نحو الأدوات والتقنيات التي تسهل الابتكار والإبداع، لذلك يمكن وصف الهندسة المالية على النحو التالي:

- هي مبادئ وإستراتيجيات لتطوير الحلول المالية المبتكرة؛
 - ونحن هنا نتحدث عن الفرق بين أدوات الابتكار والابتكار نفسه.
- فالإبداع هو نتيجة وليس هو نفسه موضوع التحليل، وكذلك في تسويق الهندسة، فالهندسة المالية تتعلق بالأدوات والتكنولوجيات والأساليب والطرق لتطوير أدوات خلاقة ومنتجات مبتكرة.

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص . ص 78 . 79.

وهذا يسلط الضوء على القيمة المضافة للإبتكار إذ أن: الحل هو شيء يرضي حاجة حقيقية لم يكن إرضائها ممكنا من قبل وبذلك فهو يشمل العمليات، الأوراق المالية والمنتجات التي تؤدي إلى تحسين الكفاءة والعائد، فالهندسة المالية هي مبادئ وإستراتيجيات لتطوير الحلول المالية المبتكرة¹ وعليه يمكن إستخلاص العلاقة بين الإبتكار المالي والهندسة المالية كمايلي:

الشكل 1-1: العلاقة بين الهندسة المالية والإبتكار المالي



المصدر: ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة)، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص 27.

¹ ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

على الرغم من أن منتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية قد لا تكون بنفس تنوع منتجات الصناعة التقليدية، إلا أن الإمام بها يعتبر كذلك أمراً صعباً جداً إن لم نزع أنه مستحيل، وفيما يلي عرض للمنتجات التي نرى أنها من بين الأهم في الصناعة المالية الإسلامية.

الفرع الأول: الأوراق المالية (الصكوك الشرعية)¹

أولاً- تعريف الصكوك الشرعية

تعرف صكوك الإستثمار الشرعية بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أجله. ومن هذا التعريف يتضح ما يلي:

- الصك أداة ملكية محددة لجمع الأموال من المستثمرين، ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع؛
- إن الصك أداة ملكية لذلك فإن لصحابه الحق في الأرباح (إن وجدت) التي يحققها المشروع، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المنشئة له؛
- قابلية الصك للتداول في البورصة، وهذه تمثل ميزة مفيدة جداً للمؤسسات المالية.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، 2008، ص . ص 179-182.

ثانيا- أنواع الصكوك

أ. صكوك المقارضة

عرفها مجمع الفقه الإسلامي على أنها أداة إستثمارية تقوم بتجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، بإعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه، ويفضل تسمية هذه الصكوك أداة المقارضة.

ب. صكوك المشاركة

وهي عبارة عن صكوك إستثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الجهة المنوط بها الإدارة لجنة المشاركين يرجع إليهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

ت. صكوك السلم والإستصناع

صكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، لا تزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري، فهي من قبيل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. أما صكوك الإستصناع فهي في حقيقتها كصكوك السلم، إذ تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري.

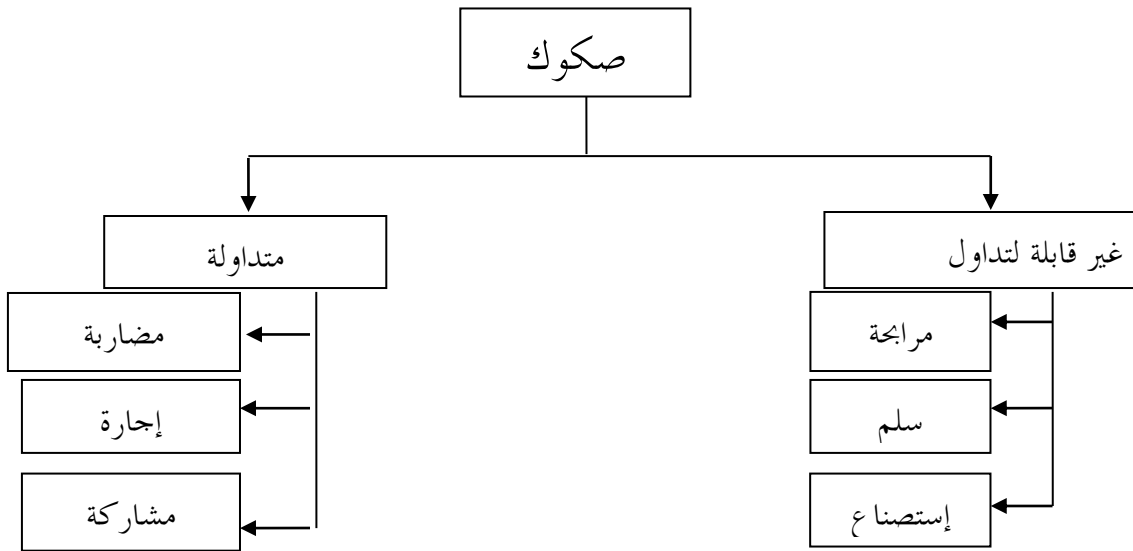
ث. صكوك الإجارة

تعرف على أنها صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدداً متماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي.

ج. شهادات الإستثمار الإسلامي

تقوم هذه السندات على أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها، ففي هذا النوع يكون أصحاب الودائع أو الشهادات هم أرباب المال، وتقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الإتفاق على نسبة الربح وتحمل صاحب المال الخسارة، والمضارب يخسر عمله، تصدرها المؤسسات والمصارف الإسلامية، ولا يقل أجلها عن عام. يمكننا إختصار ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل 2-1 : أنواع الصكوك وقابليتها لتداول.



المصدر: عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون،

بيروت - لبنان، 2008، ص 182.

كما نشير في الأخير إلى أنه بإستخدام الهندسة المالية الإسلامية يمكن إيجاد أنواع أخرى من الصكوك الإسلامية، سواء مبتكرة (جديدة) أو إنطلاقاً من تلك الموجودة والتي أشرنا إليها، ولعل من أمثلة ذلك صكوك الإنتفاع، وهي صكوك إبتكرتها شركة عقارية تسمى " منشآت عقارية"، وصكوك الإنتفاع يمكن إعتبارها صكوك مبتكرة (مشتقة) من صكوك الإجارة وهي عبارة عن شهادات أو وثائق تعطي لحاملها (صاحبها) الحق في الإنتفاع (إستخدام) بعين موصوفة (ملكية عقار غالباً) لفترة زمنية محددة من السنة خلال عدد محدد من السنوات ... وهي مثال لهندسة مالية إسلامية متطورة بسبب الخصائص التي تتميز بها هذه الصكوك.

الفرع الثاني: العمليات التمويلية

أولاً- التوريق المصرفي¹

هو الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالاً لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل.

ثانياً- الإستصناع والإستصناع الموازي²

ساهمت الهندسة المالية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير هذا العقد وإستخدامه ضمن أدوات صيغ التمويل المصرفي، حيث أنها فتحت أمامها مجالات واسعة لتمويل الحاجات

¹ أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص. ص 96 .97.

² عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص . ص 183 .184.

العامّة والمصالح الكبرى للمجتمع وللنهوض بالإقتصاد الإسلامي. ومن المجالات التي تستخدم فيها الصيرفة الإسلامية عقد الإستصناع نذكر ما يلي:

- الصناعات المتطورة والمهمة جدا في الحياة المعاصرة مثل إستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو حتى في المعامل اليدوية؛
- إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات، والمدارس والجامعات إلى غير ذلك مما يؤلف شبكة الحياة المعاصرة المتطورة؛
- مختلف الصناعات التي يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات التحويلية... إلخ.

أما الإستصناع الموازي هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الإستصناع الأصلي بصفة كونها بائعا، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون المؤسسة المالية مستصنعا، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي إرتباط بين العقدين، فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي.

الفرع الثالث: المنتجات المركبة

سنشير هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون المتخصصون في الإقتصاد الإسلامي بتطويرها بإستخدام الهندسة المالية، ومنها:

أولاً- المرابحة من خلال المشاركة¹

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة، وذلك كما يلي: لنفترض أنه هناك وكيل للسيارات يرغب في زيادة مبيعاته، ويعتقد أنه إذا مكن زبائنه من الشراء بالتقسيط فسوف يحقق هدفه ومن ثم يتحسن دخله. لكن هذا الوكيل لا يملك السيولة الكافية، كما أنه لا يملك الآليات الضرورية لمتابعة المدينين وتحصيل الأقساط، لكنه يملك الخبرة الكافية بالسوق والأسعار والبضائع. وهناك مصرف يرغب في استثمار فائض السيولة لديه في مشروع منخفض المخاطرة ولا يستلزم خبرة متخصصة، ويرى أن البيع الأجل فرصة جيدة لهذا الغرض، يدخل المصرف شريكا مع وكيل السيارات.

ثانياً- نموذج الوكالة بالأجر²

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي إختلاف مواعيد السحب وإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الإستثمارات التي إستخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي ودیعة بعينها، ويقترح جمال الدين عطية أن تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلا من المضاربة، حيث يعتبر المصرف وكیلا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الودیعة ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلا عن مواعيد ونتائج عمليات الإستثمار الفعلية.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص . ص 185. 186.

² نفس المرجع، ص 186.

ثالثاً- نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة¹

هي نوع مبتكر من الصكوك الإسلامية، وهي جمع بين الصك كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة . إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية الإسلامية.

الفرع الرابع: المشتقات المالية المشتقة²

أولاً- الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط

لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

أ. خيار شرط

حيث يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإيجار أو الإستصناع)، ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يأمل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك إقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار.

ب. بيع عربون

يعتبر العربون جزءاً من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضاً عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.

¹ أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² وهيبة بوخدوني، مرجع سبق ذكره، ص . ص 10-13.

ت. المستقبليات في إطار عقد السلم

وقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الإستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد، وخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الإستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنّع من خلال دفعات محددة لآجال معينة، كما إشتراط أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

ث. العقود الآجلة في إطار عقد السلم

لقد كتبت العقود الآجلة على أساس عقد السلم يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السمعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم، على أن يكون كلا البديلين مؤجلين.

الفرع الخامس: منتجات أخرى للهندسة المالية الإسلامية¹

أولا- التأمين التعاوني الإسلامي

أ. تعريف التأمين التعاوني الإسلامي

يمكن تعريف التأمين التعاوني الإسلامي على أنه عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تلافي الأخطار المبينة في العقد والإشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن من منه وذلك وفقا للقواعد التي تنص عليها نظام الشركة أو الشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.ذذذ

ب. المبادئ التي يقوم عليها التأمين التعاوني الإسلامي

- التبرع، حيث يتبرع المشترك في نظام التأمين الإسلامي بكل الأقساط التي يدفعها إلى صندوق

هيئة المشتركين؛

¹ مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص . ص 52- 56.

- عدم مخالفة نشاط الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل مسيرتها؛
- توزيع الفائض التأميني على المشتركين؛
- المشاركة في الخسائر الزائدة عما جمع من إشتراكات؛
- تقوم شركة أو الهيئة بالإدارة مقابل أجر معين أو حصة من أرباح المضاربة في أموال المشتركين؛

- فصل أموال حملة الأسهم (شركة التأمين) عن أموال هيئة المشتركين.

ت. صور التأمين التعاوني الإسلامي

يتخذ التأمين التعاوني الإسلامي أكثر من صورة، ومن هذه الصور:

1. الصورة الأولى

تأمين تعاوني بصورة بسيطة يشترك فيها الأفراد مباشرة من خلال تأسيس جمعية تعاونية يدفع فيها كلا منهم قسطا معيناً، على أن يدفع لكل مشارك مبلغاً معيناً عند وقوع الخطر، ولا يهدف القائمون عليه تحقيق أي ربح مادي، بل يقصدون منه فقط التعاون بينهم على تخفيف آثار الأخطار المؤمن عليها ولا يمارس فيه هؤلاء الأفراد أي استثمار لهذه النقود، وهم يديرون هذا الصندوق بأنفسهم.

2. الصورة الثانية

وهي أكثر تطوراً من الصورة الأولى، حيث يؤسس المشاركون فيها شركة هم حملة أسهمها وهم هيئتها العامة، وتقوم هذه الشركة بأعمال التأمين، وهذه الشركات ليست ربحية، ولا تهدف للإستثمار، والفائض الذي تحصله هذه الشركات تعيده للمساهمين فيما بعد.

3. الصورة الثالثة

في هذه الصورة يقوم مجموعة من الأشخاص بتأسيس شركة تجارية تهدف إلى الربح والإستثمار من خلال العمل التأميني وإدارة العملية التأمينية، وهي تمارس عملها بصورة إستثمارية من خلال أخذ الأجر على إدارة التأمين الوكالة عن المؤمنين لديها، كما لا تكتفي بممارسة الأعمال التأمينية، وإنما تقوم بإستثمار أموال المؤمنين وأقساط التأمين في مشاريع إستثمارية، ويعود الربح على المؤمنين دافعي الأقساط التأمينية، وعلى أصحاب الشركة

ثانيا- البطاقات المصرفية الإسلامية

1. بطاقة الخصم الفوري

تعطى هذه البطاقة للشخص الذي يكون لديه رصيد في حسابه لدى المصرف المصدر للبطاقة، إذ تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات فضلا عن السحب النقدي دون أن يدفع شيئا، حيث تخصم قيمة مشترياته أو خدماته أو مسحوباته النقدية فورا من حسابه في المصرف الذي أصدر البطاقة، وذلك من خلال أجهزة إلكترونية تابعة للمصرف المصدر.

2. بطاقات الخصم الشهري

هي بطاقة تمكن حاملها من إستخدامها بعمليات الشراء المختلفة، وتلقي الخدمات في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للمصارف المصدرة في جميع أنحاء العالم، ومن البطاقات المشهورة لهذا النوع: بطاقة أمركان إكسبريس وداينرز كلوب.

✓ **خصائص بطاقة الخصم الشهري:** ومن أبرز خصائص هذه البطاقة:

- يمنح المصدر (المصرف) صاحب البطاقة إئتمانا لحد معين يخوله حق الإستدانة في حدوده لأجل قصير ما بين وقت الشراء وأجل سداد رصيد الحساب، وهي فترة قد تصل إلى 60 يوما، وفي حالة تأخر صاحب البطاقة عن الوفاء، فإن المصدر يحمله غرامة تأخير وهذا يعتبر من قبيل الربا؛

- يدفع العميل رسوم إشتراك مرة واحدة ورسوم تجديد سنوية؛
- ليس فيها تسهيلات إئتمانية مميزة (أي لا يقسط المبلغ المستحق)، فهي تستعمل في تسديد المستحقات في حدود مبلغ معين ولفترة محدودة، وبالتالي فهي أداة إقراض وأداة وفاء معا، ولهذا أطلق عليها البعض بطاقة الوفاء.

أ. الوقف

إختلف الفقهاء في تعريف الوقف، تبعا لإختلافهم حول طبيعة عقده من حيث لزمه وحقيقة الملك فيه، فمنهم من يعرف الوقف على أنه حبس العين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، وصرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شرط الواقف. ومنهم من يعرفه على أنه تحببب العين على وجه من وجوه الخير، ومنع التصرف فيها من قبل المالك، ومن قبل الموقوف عليه معا، وإنما تستفيد الجهة أو الجهات الموقوف عليها من منافعه.

المطلب الثالث: إستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية

تعمل الهندسة المالية الإسلامية على إبتكار منتجات مالية إسلامية تلبي إحتياجات المستثمرين وطالبي التمويل، وهو ما يتطلب ضرورة الإعتداد على بعض الإستراتيجيات التي ينبغي الإهتمام بها في عملية الإبتكار المالي تتمثل في¹:

الفرع الأول: إستراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي

يجب أن تكون المبتكرات والمنتجات المالية التي تطرحها البنوك الإسلامية للعملاء خالية من الخلاف الفقهي ما أمكن لتوسيع قاعدة العملاء لديها، وهذا الخلاف نتيجة لأسباب موضوعية علمية مثل إختلاف الزمان والمكان والظروف للوقائع محل البحث الفقهي، مما أدى إلى مرور التاريخ الإسلامي بالكثير من حالات التعصب والتشدد، مما جعل جهود الفقهاء تنصب في الرد على

¹ سعاد يوسفوي وعبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

المذهب الآخر وليس التوفيق معه أو إيجاد حلول للخروج من هذا الخلاف الفقهي، وهو ما جعل من الصعب وجود معايير موحدة للعمل المالي الإسلامي.

الفرع الثاني: إستراتيجية التميز في الكفاءة الإقتصادية

يجب أن تكون المنتجات المالية الإسلامية ذات كفاءة إقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرنا جدا، أي أن هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق.

الفرع الثالث: إستراتيجية الإتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية

يجب على البنوك الإسلامية عند إعدادها للمبتكرات المالية التأكد من أنها لن تخرج عن تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى المجالات كما أن مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد، لأن الإقتصاد كل لا يتجزأ وأي خلل في جزء يظهر في الآخر.

الفرع الرابع: إستراتيجية التميز في خدمة المجتمع¹

يجب على المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف أنواعها أن تراعي خدمة المجتمع، لأن فيه تلبية لحاجاته الروحية وتعظيما لمنفعته الأخروية، وذلك من خلال تقديم منتجات مالية تلبى هذه الحاجة، والإستفادة من الأفكار الواردة في مباحث الزكاة والوقف والصدقات في المدونات الفقهية، وكيفية تطبيقها على أرض الواقع، مثل إدارة صناديق الزكاة والقيام بالنظارة على الوقف.

¹ آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المبحث الثالث: إشكال المنتجات المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها

إن مشكلة المنتجات المالية الإسلامية هو أن نشأتها بدأت داخل بيئة البنوك التقليدية، وبالتالي فقد جاءت هذه المنتجات إستتساخا للمنتجات التقليدية وإقتصر التغيير فيها على القص واللصق والإلتفاف لتكون هذه المنتجات إسلامية.

المطلب الأول: إشكال المنتجات المالية الإسلامية

الإشكال الذي يواجه منتجات الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة ينبع من أربعة أمور¹:

الفرع الأول: المنطلق والبيئة الحاضنة

إنطلقت أفكار المنتجات المالية الإسلامية من البيئة البنكية التقليدية، وهذه البيئة لا يخفى أنها نشأت وتكونت قواعدها الأساسية وأنظمتها العملية، بعيدا عن المنهج الإسلامي وهذا ما أدى إلى الإشكال الثاني وهو الهدف والغاية.

الفرع الثاني: الهدف والغاية

لما كانت البيئة الحاضنة للمنتجات المالية الإسلامية في الغالب هي البيئة البنكية أدى ذلك إلى إشكال في هدف وغاية المنتج الإسلامي، فجاء مفرغا أحيانا من معناه ومقصده، ليحقق غايات البنك ومقاصده في التمويل المجرد من لوائمه الشرعية، وإن كان قد أخذ الصورة الشرعية في ظاهره، وهذا ما أدى بدوره إلى الإشكال الثالث المتمثل في وسائل الإبتكار.

¹ محمد الأمين خنيوة وحنان علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص . ص 655. 656.

الفرع الثالث: وسائل الابتكار

إنعكست الصورة السابقة الذكر للمنتجات المالية الإسلامية على وسائل إبتكارها وتطويرها، فاقترنت تلك الوسائل على ما يمكن أن نعبر عنه بالترقيع أو اللصق لمنتجات مالية تقليدية، فلا تكاد ترى منتجا ماليا تقليديا إلا ومعه نسخته الإسلامية ومن هنا، لم تكن مبادرات للإبداع.

الفرع الرابع: مسؤولية تطوير المنتجات المالية الإسلامية

إكتفت الهندسة المالية الإسلامية بإدخال تعديلات على المنتجات المالية التقليدية، لتصبح أكثر إيفاء بالمقاصد والضوابط الشرعية، وعليه فإن عملية إخراج المنتجات المالية الإسلامية من نطاق التقليد إلى نطاق الإبتكار، مرهون بتكاتف جهود كل الأطراف المتدخلة في المنظومة المصرفية، وخاصة بعدما توضح أن تقييد المنتجات المالية الإسلامية بالرابط الديني لا يعتبر عائقا في حد ذاته، بل على العكس يمكن إستخدامه كميزة لجلب رؤوس الأموال من العملاء المسلمين وغير المسلمين، لاسيما بعد فقدانهم الثقة بالنظام المالي التقليدي ومنتجاته المالية، في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه منتجات الهندسة المالية الإسلامية

فرضت التغيرات الجذرية و السريعة التي شهدها العالم الإقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة وغير متكافئة، خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية، التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء والإستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة و حجما، و يرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات و العقبات التي تعيقها، ومن بين هذه التحديات نجد:

الفرع الأول: الإفتقار إلى الكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة¹

¹ مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

من أهم التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها هي الإفتقار إلى الكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة ، لأن العمل المالي الإسلامي يتطلب تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تجمع بين الخبرة المهنية والمعرفة الشرعية حتى تستطيع إنجاز مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون ملائمة لطبيعة عملها، على إعتبار أنها تختلف عن المؤسسات المالية التقليدية.

الفرع الثاني: غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد¹

تقوم المؤسسات المالية الأخرى بتطبيق والإستفادة من المنتج المبتكر، دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف، وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والإبتكار، لأنها خلال عملية خلق منتج مالي تتحمل تكاليف التطوير الباهضة ومخاطر تطبيق المنتج.

الفرع الثالث: الإفتقار إلى البحث والتطوير²:

تعاني البنوك الإسلامية من غياب ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر من 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية، خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث.

الفرع الرابع: التركيز على بعض المنتجات دون غيرها³

توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيوع والإيجارات)، وليس الإستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة.

الفرع الخامس: ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية⁴

¹ وهيبه بوخدوني ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² محمد الأمين خنيوة وحنان علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 656.

³ مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁴ محمد خنيوة وحنان علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 657.

على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للإجتهد الجماعي وتوحيد الفتاوى، لأنها تعاني من ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد، فمثلاً نجد أن بعض البنوك تجبر أعمال التوريق والبعض الآخر لا يجيز التعامل به.

الفرع السادس: الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الإسلامية

إهمال بطريقة أو بأخرى الهدف الجوهرى للمنتج المالى والمتمثل في خلق القيمة المضافة، وتركيز الهدف الأساسى من الهندسة المالية الإسلامية في إشباع إحتياجات المسلمين، لذا يجب العمل على تصحيح ذلك من خلال الجمع بين الوجهة الدينية والإقتصادية وإشباع إحتياجات المسلمين وغير المسلمين.

الفرع السابع: المصادقية والثقة

وهذان التحديان في التمويل الإسلامى يبرزان ضمن جملة من القضايا الواقعية المندمجة بمجموعة من المعتقدات المسيئة لفهم الإسلام، فهناك من يرى في صناعة التمويل الإسلامى قناة لتمويل الإرهاب وموطنا لغسيل الأموال، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات الإدارية والتي تؤثر على مصداقيتها.

الفرع الثامن: التسويق¹

نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضئيلاً، نتيجة لمحدودية التوعية بالتمويل الإسلامى، وكذلك بسبب عدم فهم الصناعة والإفتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامى، سيبقى العملاء بعيداً عن تناول المنتجات الإسلامية.

الفرع التاسع: عدم تأطير القوانين

¹ وهيبه بوخدوني، مرجع سبق ذكره، ص . ص 24 . 25.

– عدم إكمال التنظير الملائم للعصر، بالرغم من الثراء الذاتي لمنابع العمل المصرفي في الفقه الإسلامي.

– عدم مواكبة آليات ضبط الإلتزام الشرعي من حيث الكم أو الكيف نظرا للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآليات سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية أو إدارات التدقيق الشرعي أو المراجعين الخارجيين.

– تحدي قوانين البيئة الخارجية حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تعارض مع إلتزامه الشرعي.

الفرع العاشر: تحدي المعايير المحاسبية

عند قيام المصارف الإسلامية وجدت نفسها ملزمة بالمعايير المحاسبية الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التملكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة، ومن خلال عرض التحديات نستنتج وجوب مراعاة متطلبات من قبل الهندسة المالية الإسلامية.

خلاصة الفصل

لا تختلف الصناعة المالية الإسلامية عن التقليدية من حيث الجوهر وهو الحث على الابتكار والبحث عن قنوات وأدوات جديدة تتماشى والتغيرات السريعة والتطورات التي تحدث في الأسواق المالية، غير أنها تختلف عنها من حيث الوسيلة والغاية والأهداف ذلك لأن الصناعة المالية الإسلامية لا تهتم فقط بالمصالح الشخصية، بل تهتم بالمصالح الشخصية والعامة، وأهم ما ميز الصناعة المالية الإسلامية عن نظيرتها هي أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية إلا أنه هناك العديد من التحديات التي تواجه عمليات تداول وإصدار الصكوك الإسلامية من أهمها غياب أدوات لإدارة المخاطر تفي بالمتطلبات الشرعية من جهة، وتحقيق ميزة الكفاءة الاقتصادية من جهة ثانية.

وتعتبر الهندسة المالية مدخلا مهما تعتمد مختلف المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل أساسا في إدارة مختلف المخاطر المالية التي تواجهها أثناء أداء عملها، وكذلك إدارة السيولة المالية.

وفي جانب آخر، فإن للهندسة المالية أهمية في العمل المصرفي، ذلك أنها توفر تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية المستحدثة التي تلبي الإحتياجات التمويلية كالتورق المصرفي والإجارة الموصوفة في الذمة وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والتي تغطي الإحتياجات الإستثمارية كالصكوك بأنواعها المختلفة، إضافة إلى المنتجات التي تحقق أغراض التحوط كالمشتقات المالية التي تم تكييفها في إطار عقود مالية إسلامية أصيلة كبيع السلم والإستصناع وبيع العربون.

إن تبني مفهوم الهندسة المالية الإسلامية يستدعي البحث في أهميتها ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى إستخدامها في إدارة المخاطر، لاسيما المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

تمهيد الفصل

تتشارك البنوك الإسلامية والتقليدية في مخاطر نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية كمخاطر السيولة ومخاطر السوق... إلخ، وهناك مخاطر إضافية تختص بها البنوك الإسلامية متمثلة في مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، بحيث لا يوجد ما يماثل هذه المخاطر في البنوك التقليدية، لأن منشأ هذه المخاطر نابع من أن بعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة، وبعضها الآخر يقوم على الدين كالسلم والإستصناع.

إن الصناعة المصرفية الإسلامية ملزمة بالإهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر لأنها تعاني من ضعف نظامها الخاص بإدارة المخاطر، وتهدف إدارة المخاطر إلى وضع أنسب سياسة لمواجهة الخسائر المتوقعة بأقل التكاليف ممكنه، وذلك من خلال البحث والتتقيب، والعمل على تطوير أدوات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى إلزامية توافق الأدوات مع الشريعة الإسلامية وتحقيق الكفاءة الإقتصادية.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

تعد إدارة المخاطر من أهم مهام البنوك الإسلامية، لأن جوهر أي عملية استثمارية أو تجارية هو التعرض للمخاطر، وتعتبر عملية إدارة المخاطر نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها ودعم قياسها وتخفيف أثارها. وسنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم إدارة المخاطر، أهم إختصاصاتها وأهميتها، بالإضافة إلى المبادئ السليمة لإدارة المخاطر ومكونات نظام إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

إن إدارة المخاطر هي الوسيلة لمنع الخطر والتقليل من حجم الخسائر وعدم تكراره، وذلك عن طريق التعرف على المخاطر وطبيعتها، والأمور الواجب أخذها بعين الإعتبارات عند إدارة وقياس المخاطر بالبنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

أولاً- مفهوم المخاطر بالبنوك الإسلامية

- يمكن تعريفها " بأنها الحالة التي تتضمن الإنحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة أو إحتمال الخسارة"¹؛

- تعرف المخاطر على أنها " الإنحراف عن ما هو متوقع، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث"²؛

¹ لحو بخاري ووليد العايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية: المحور الهندسة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ص 9.

² الأخضر لقيطي وحمزة غربي، إدارة المخاطر البنوك الإسلامية - دراسة ميدانية -، الملتقى الدولي حول أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 3.

- تعرف المخاطر " بأنها إحتماية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على إستثمار معين "1؛

من خلال ما سبق يتم تعريف المخاطر على أنها حالة عدم التأكد من حدوث ما هو متوقع من أرباح أو خسائر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

ثانيا- تعريف إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية

- هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر²؛

- تعرف بأنها " عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض لها ويمكن أن تتعرض لها المنظمة "3؛

- هي تلك العملية التي يتم من خلاله رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر⁴؛

ومنه يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها الأساليب والإجراءات المتخذة لمواجهة ومعالجة المخاطر.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص57.

² صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية والحكمة العالمية، أيام 20 و21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 2.

³ لخلو بوخاري ووليد العايب، مرجع سبق ذكره، ص11.

⁴ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 47.

الفرع الثاني: طبيعة المخاطر بالبنوك الإسلامية

يتم تحديد طبيعة المخاطر بالبنوك الإسلامية من خلال التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر المهنية، والمخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية.¹

ترتبط المخاطر العامة بالأزمات السياسية أو الإقتصادية، أو بالإضطرابات الإجتماعية، أما المخاطر المهنية فتكمن في التغيرات المفاجئة في تغير شروط الإنتاج، مثل نقص في المواد الأولية، ثورة تقنية أو إحداث إنتاج مماثل منافس بسعر أقل، تغير حاد في الأسعار أما المخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية تأتي من الحالة المالية أو الصناعية أو التجارية للمؤسسة، أو من أخلاق القائمين على المؤسسة وسمعتهم.²

الفرع الثالث: الأمور الواجب أخذها بعين الإعتبار عند إدارة وقياس المخاطر بالبنوك الإسلامية³

✓ عدم ضمان البنوك الإسلامية لرد الودائع الإستثمارية لديها بالكامل، والتي تشكل جانب كبيراً من موارد تلك البنوك في المعتاد. ينبغي أن لا يكون مبرراً لإغفال أو التخفيف الملموس للضوابط والأدوات التي تستخدم في شأن تأكيد سلامة المركز المالي والأساليب المختلفة للرقابة وإدارة المخاطر على مستوى كافة الأنشطة؛

✓ هناك جزء من موارد البنوك الإسلامية من الودائع الإستثمارية يتم بأجال قصيرة قد لا تتناسب مع هيكل أجال التوظيف والإستثمار في كثير من الصيغ التي تتبعها البنوك الإسلامية. الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر عالية في السيولة وتلك الأمور يتعين التحوط لها عن طريق تطبيق نظام حديث للسيولة وفقاً لسلم الإستحقاقات، وقياس الفجوات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية تلك الفجوات وتصحيح المسار؛

¹ سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 61.

² الأخضر لقلبي وحمزة غربي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ سمير خطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص. ص 261. 262.

✓ إهتزاز الثقة من جانب المودعين بالبنك لسبب أو لآخر قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة يواجهها البنك وربما تؤدي لإنهياره وبالتبعية إلى التأثير السلبي على الجهاز المصرفي ككل؛

✓ تعرض البنك الإسلامي لمشاكل مالية قد يؤدي لتحقيق خسائر ينبغي أن يشارك المودعين في تحمل نصيبهم منها وفقا للقواعد الشرعية، إلا أن إندفاع بعض المودعين لسحب ودائعهم يلزم البنك الإسلامي برد الودائع كاملة عند طلبها أو إستحقاقها وذلك من أجل الحفاظ على الثقة وإستقرار البنوك الإسلامية.

الفرع الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية في إدارة المخاطر¹

أولاً- أوجه التشابه

- تتعرضان لنفس العوامل الخارجية (العولمة، الأزمات المالية والمنافسة إلخ)؛
- تتعرضان لنفس مصادر المخاطر (النظامية وغير النظامية)؛
- تواجهان مخاطر العمل المتعلقة بالنشاط المصرفي حيث نجدهما يتعرضان للمخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، بالإضافة إلى مخاطر التشغيلية والأخلاقية... إلخ؛
- توجد أربع مراحل في إدارة النوعين من البنوك؛
- يعتمدان على أساليب للتغطية من المخاطر؛
- كلاهما يخصصان أموال لمواجهة المخاطر ويعتمدان على مجموعة من الأساليب في إدارة المخاطر؛
- يخضعان لرقابة الداخلية والخارجية من البنك المركزي؛
- يتفقان في بعض معايير التمويل والإستثمار مثل الربحية والسيولة، والأمان.

¹ نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009 ، ص . ص 89 . 90.

ثانيا- أوجه الاختلاف

- البنوك الإسلامية تعمل في بيئة غير ملائمة لنشاطها بل هي ملائمة للبنوك التقليدية بحكم أسبقية هذه الأخيرة؛

- توجد مخاطر خاصة بالبنوك الإسلامية متمثلة في مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؛

- عدم تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الإستثمار في الأوراق المالية بخلاف البنوك التقليدية؛

- البنوك الإسلامية لا تقبل الضمانات المخالفة للشريعة الإسلامية بعكس البنوك التقليدية؛

- البنوك الإسلامية معرضة أكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية لأنها لا يمكنها تحويل أصولها بسرعة، ولا يمكنها اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير؛

- البنوك الإسلامية لا تعتمد في التغطية من المخاطر على الخيارات والمبادلات، بالإضافة إلى التوريق والمشتقات المالية لمخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية، في حين أن البنوك التقليدية تعتمد عليها؛

- البنوك الإسلامية تقدم التمويل على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ولا تمول العملاء من دون أن تقيم دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات؛

- البنوك الإسلامية لها مرونة في إدارة المخاطر المصرفية أكثر من البنوك التقليدية، ودليل على ذلك هو أزمة 2008.

المطلب الثاني: أهم إختصاصات إدارة المخاطر وأهميتها

يمكن أن تكون إختصاصات إدارة المخاطر في البنوك كل أو في بعض العناصر، كما أن لإدارة المخاطر أهمية وهذا ما سيتم التطرق إليه.

الفرع الأول: إختصاصات إدارة المخاطر¹

- ✓ إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال؛
- ✓ إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل؛
- ✓ إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك؛
- ✓ إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك؛
- ✓ إعداد ومتابعة التقارير والجدول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس وإدارة المخاطر لكل أنواع المخاطر؛
- ✓ تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها؛
- ✓ المشاركة في وضع سياسات أوجه توظيف الأصول على أساس معدلات التكلفة؛
- ✓ المشاركة في وضع سياسات تسعير الأصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها؛
- ✓ إقتراح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم للحصول على موارد توفير السيولة؛
- ✓ تحديد ومتابعة لكل عملية وإخطار إدارة الأموال بها؛
- ✓ تقديم الرأي والتوصية ذات الصلة بالإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية في حالة إقتراح البنك أي منتج أو منتجات جديدة؛
- ✓ إعداد مسودة جميع المراسلات من البنك إلى السلطة الرقابية وصياغتها في شكل نهائي بعد التنسيق والتواصل مع الإدارة المعنية؛
- ✓ إستحداث أو تطوير الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك.

¹ سمير خطيب، مرجع سبق ذكره، ص- ص 24 -30.

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر

- ✓ التأكد من إستفاء كافة المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- ✓ التأكد من صحة البيانات والمعلومات وإستمرار تدفقات للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر الشامل بشكل دوري ودقيق¹؛
- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية أموال المودعين، الدائنين والمستثمرين؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل من أنواع المخاطر وعلى جميع المستويات؛
- ✓ حماية صورة المصرف بتوفير الثقة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحققها².

المطلب الثالث: المبادئ السليمة لإدارة المخاطر ومكونات نظام إدارة المخاطر

إن نظام وعملية إدارة المخاطر تشمل على مكونات أساسية بالإضافة إلى وجود مبادئ وذلك من أجل الإدارة السليمة للمخاطر.

الفرع الأول: المبادئ السليمة لإدارة المخاطر³

أولاً- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

تضع الإدارة العليا سياسات إدارة المخاطر ويجب على مجلس الإدارة مراجعتها والموافقة عليها. وتتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة المخاطر والرقابة على المخاطر.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حلب، سوريا، 2013 - 2014، ص 16.

² مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 47.

³ محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثانيا- إطار إدارة المخاطر

يجب توفر إطار لإدارة لمخاطر لدى المصرف يتصف بالفاعلية والشمول والإتساق، ولا بد من تخصيص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم إختياره.

ثالثا- تكامل إدارة المخاطر

يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إذ يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لأن هناك تداخل بين المخاطر التي يواجهها البنك.

رابعا- مسؤولية خطوط الأعمال: إن المسؤول عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المنوط به.

خامسا- تقييم وقياس المخاطر

يجب أن تقييم جميع المخاطر بصورة وصفية ومنظمة، وبصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير متوقعة.

سادسا- المراجعة المستقلة

يتم تقييم المخاطر من قبل جهة مستقلة يتوفر لديها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر وإختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

سابعا- التخطيط للطوارئ

تتطلب إدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث أو الظروف الطارئة أو غير العادية توفر سياسات وعمليات، ويجب إختبار جودة هذه السياسات والعمليات.

الفرع الثاني: مكونات نظام إدارة المخاطر¹

أولاً- تهيئة بيئة مواتية لإدارة المخاطر وإتباع سياسات وإجراءات سليمة لذلك

يجب على الإدارة العليا في المؤسسة أن تعمل على إيجاد نظام رسمي لإدارة المخاطر ممثل في إدارة مستقلة أو وحدة إدارية متكاملة توجد لهذا الغرض، بحيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحديد الإجراءات المناسبة والقيام بالخطوات الضرورية التي تساعد المؤسسة على مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، بالإضافة إلى وضع اللوائح والإجراءات والإرشادات الداخلية الخاصة بالنظام إدارة المخاطر.

ثانياً- الحفاظ على أسلوب مناسب لقياس المخاطر ومراقبتها وتخفيف أثارها

يجب على المصرف إيجاد أساليب مناسبة لقياس درجات المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كأن يعمل على وضع سقف للتمويل الذي يمنحه للعميل، وضع خطة لتنويع الإستثمارات على الصعيد المحلي والخارجي، وكذلك العمل على إيجاد نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بها.

ثالثاً- عملية رقابة داخلية ملائمة²

يستلزم مراقبة كافة الأنشطة والأعمال والوحدات في المؤسسة والعمل على تقييم الأنواع المختلفة للمخاطر، تطبيق سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بعمليات المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط، بالإضافة إلى إصدار تقارير منتظمة عن المخاطر ووجود نظام ملائم للتحفيز والمحاسبة يشجع

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص. 18. 19.

² محمد عمر شابرا وأحمد حبيب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، المصرف الإسلامي للتنمية، جدة، 2006، ص.63.

العاملين في المصرف على الإقلال من الولوج في الأنشطة ذات المخاطر وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المالية. والشكل الموالي يمثل المكونات الثلاثة الأساسية لنظام إدارة المخاطر

الشكل 1-2: مكونات نظام إدارة المخاطر



المصدر: محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 20

المبحث الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بعمليات التمويل والإستثمار من خلال إستخدامها لمختلف صيغ التمويل الإسلامي من مضاربة، مرابحة، مشاركة... وغيرها، ومن خلال قيام هذه البنوك بعملياته، نجد أنها كغيرها من البنوك تواجه مجموعة من المخاطر سواء كانت هذه المخاطر تتعلق بطبيعة عمل البنوك، بالصيغ التمويل الإسلامي، أو تلك الناتجة عن التطبيق الخاطئ للهندسة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: مخاطر تختص بطبيعة عمل البنوك

وهي المخاطر التي تشترك فيها البنوك الإسلامية مع التقليدية

الفرع الأول: مخاطر السوق¹

تنشأ مخاطر السوق من الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق، فقد تكون مخاطر السوق عامة نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الإقتصاد ككل. ومخاطر السوق الخاصة فهي نتيجة تغير الأسعار في الأسواق المختلفة مما يؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق.

الفرع الثاني: مخاطر الإزاحة التجارية²

وهي نتيجة عزز البنك الإسلامي عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية المنافسة، وهنا يقرر المودعون سحب أموالهم، ولمنع ذلك يحتاج مالكو البنك الإسلامي إلى أن يتخلوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الإستثمار.

¹ الأخضر لقلبي وحمزة غربي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز، إستخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 16-18 أبريل 2007، ص12.

الفرع الثالث: مخاطر الإئتمان¹

هي الناتجة عن عدم قدرة العميل على سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الإئتمان في تاريخ الإستحقاق.

الفرع الرابع: مخاطر التشغيل²

هي مخاطر تنشأ نتيجة عدم توفر الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً كافياً، بالإضافة إلى عدم مناسبة برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السوق، وهذه البرامج أوجدت مخاطر تطوير وإستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية.

الفرع الخامس: مخاطر أسعار الصرف³

هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية نتيجة بيع أو شراء الموجودات والإجارة التي تقوم على تأجير هذه الموجودات.

الفرع السادس: مخاطر السيولة⁴

تتلخص هذه المخاطر في عجز البنك على الوفاء بإحتياجات عملائه الفورية من السحب في الأجل القصير، أو في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

الفرع السابع: مخاطر سعر المرجعي⁵

إن أي تغير في أسعار الفائدة بالإرتفاع أو الإنخفاض له تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية، لكن هذا لا يؤثر على البنوك الإسلامية لأنها لا تتعامل بمعدلات الفائدة ولكن هذه التغيرات في

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ترجمة عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2003، ص 66.

³ نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ عبد الكريم محمد فضل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص 10، تاريخ التصفح: 13 / 02 / 2018، على الرابط التالي: <http://www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05.pdf>.

⁵ عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

معدلات الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية لأنها تستخدم سعر مرجعي لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة.

الفرع الثامن: المخاطر القانونية¹

هي التي تنتج من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في إتخاذ القرارات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية.

الفرع التاسع: مخاطر الثقة²

هذه المخاطر تنشأ لسببين إما من معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفية، أو من إختراق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.

المطلب الثاني: مخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي

تستخدم البنوك الإسلامية في عملها صيغ إسلامية مختلفة، وهذه الأخيرة تتعرض لمخاطر ويمكن إيضاح تلك المخاطر من خلال أهم الصيغ المستخدمة في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مخاطر التمويل بالمرابحة

أولاً- تعريف المرابحة

هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (البنك الإسلامي مثلاً) بأن يشتري سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء، أما الطرف الآخر (البنك الإسلامي) فيسمى بالمأمور بالشراء أو البائع، هذا ويقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² الأخضر لقلبي وحمزة غربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

للمصرف حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً، وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية، أو دفعة واحدة بعد أجل محدد¹.

ثانياً- شروط بيع المرابحة²

– أن تكون قيمة السلعة في الشراء الأول معلومة للأمر بالشراء بما في ذلك جميع النفقات أو المصروفات المعتبرة؛

– أن يكون الربح معلوما للطرفين، لأنه جزء من ثمن الذي تم تحديد قيمة السلعة بموجبه؛

– أن يكون العقد الأول صحيحاً لا تشوبه أي شائبة من الناحية الشرعية؛

– ينبغي أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا؛

– إذا أختل أي من الشروط الواردة أعلاه يكون المشتري بالخيار في:

• إمضاء البيع على حاله؛

• أو الرجوع بالنقص؛

• أو فسخ العقد.

ثالثاً- أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغة المرابحة³

– عدم وفاء العميل بالسداد حسب الإنفاق؛

– تأجيل السداد عمداً، لعدم وجود عقوبات على التأجيل؛

– مخاطر الضمانات، نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء؛

¹ صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص 189.

² نفس المرجع، ص 189، 190.

³ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 204.

- مخاطر الرجوع في الوعد، نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد، علما بأن معظم المصارف الإسلامية تأخذ بالإلزامية الوعد؛
- مخاطر رفض السلعة لوجود عيب فيها.

رابعا- أساليب السيطرة على مخاطر صيغة المرابحة

ومن بين أساليب السيطرة على مخاطر صيغة المرابحة نجد¹:

- في حالة عدم مطابقة السلعة للمواصفات أو عدم وصولها، نتيجة الحريق مثلا تكون المعالجة عن طريق التأمين؛
- يتعهد العميل بأن يتحمل فرق العملة إذا ظهر عند دفع الثمن للمورد أنه أكثر مما قدره المصرف؛
- تلجأ البنوك إلى المرابحة بالوعد بالشراء وأخذ عربون من الأمر بالشراء. فإن رفض شرائها، فالمصرف يبيع السلعة لشخص آخر ويقطع من العربون مقدار الخسارة، أو دفع مبالغ كبيرة من قبل العميل التي تعبر عن جديته، وذلك في حالة رفض العميل أخذ السلعة التي أمر بشرائها؛
- في حالة وفاة المدين فالعلاج يكون عن طريق التأمين التكافلي الإسلامي للتأمين على الحياة؛
- في حالة عدم تسديد العميل للأقساط وتجنب الخطر تتم المعالجة إما عن طريق فتح حسابات الإستثمار المخصص لدى المصرف المانح للتمويل، أو من خلال طلب التأمين لدى شركات التأمين لصالح المصرف المانح للتمويل؛

¹ محمد بوحيدة و عدنان مريزو، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي بين التحوط والسيطرة، ص 172، تاريخ التصفح: 13 / 02 / 2018، على الرابط التالي:

http : // www.redoreg.com/Tcomplet/Bouhida%20S1.pdf.

- عند تماطل العميل في السداد تتم المعالجة بإشترط تعويض لصالح المصارف أو إشترط حلول باقي الأقساط، أو إشترط إخراج مبلغ من المال لوضعه في صندوق خاص موجه للفقراء أو لأعمال الخير أو تقديم قرض حسن للمصرف.

الفرع الثاني: بيع السلم

أولاً- تعريف السلم¹

- هو الصيغة التي يشتري البنك من العميل بئمن حال سلعة موصوفة وصفا كافيا مؤجلة التسليم إلى موعد محدد، والبنك أن يصرف السلعة محل عقد السلم بصورة مختلفة بعد تسليمها، فهو إما أن يبيعه بئمن حالي أو مؤجل، إما أن يوكل العميل ببيعها نيابة عنه بأجر أو بدون أجر.

ثانياً- شروط بيع السلم²

- أن يقبض الثمن في مجلس العقد وكذلك لا يجوز بيع الدين بالدين كما ورد في الأحاديث النبوية؛
- أن يكون المسلم فيه معلوم الكمية كيلا فيما يكال كالحنطة، ووزنا فيما يوزن كالذهب، حيث طالما أنه يجب تعيين المبيع يجب تعيين الثمن أيضا؛
- أن يكون المسلم فيه موجودا في الغالب عادة عند حلول أجل التسليم، فإذا ندر وجوده كفاكهة الشتاء يؤجل تسليمها إلى الصيف وفاكهة الصيف إلى الشتاء يبطل السلم؛

¹ بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص 326.

² صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص . ص 225. 226.

- أن يكون الأجل معلوماً للاحتراز من الغرر، إذ كان إلى أجل معلوم من أسلم فليسلم في كيل معلوم إلى أجل معلوم، أي أن يحدد الأجل بوقت يكون المسلم فيه عام الوجود بحكم الغالب عند حلول أجله دفعا لغرر وتمكيننا للمسلم إليه من الوفاء.

ثالثاً- من أهم مخاطر التمويل بالسلم¹

- تبديد ثمن الشراء في غير الغرض المحدد في محل العقد؛
- عدم تسليم البضائع في مواعيدها أو عدم تسليمها مطلقاً؛
- تلف البضاعة تحت يد البائع؛
- تلف البضاعة كلياً أو جزئياً لأسباب لا ترجع للبائع؛
- تقلب السعر إنخفاضاً عما تم الشراء به؛
- إنخفاض جودة السلع المسلمة عما أتفق عليه؛
- عدم القدرة على بيع البضاعة بعد إستلامها بواسطة البنك؛
- عدم وجود فرصة إجراء عقد سلم مواز.

رابعاً- أساليب السيطرة على مخاطر السلم

ومن بين أساليب السيطرة على مخاطر السلم ما يلي²:

- في حالة تقلبات الأسعار يتم العلاج بما يعرف ببند الإحسان، أي الإتفاق بين الطرفين على التغاضي عن نسبة محددة من تقلبات الأسعار، وإذا زاد ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض الطرف المتضرر؛

¹ بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق جبار، مرجع سبق ذكره، ص 358.

² محمد بوحيدة و عدنان مريزو، مرجع سبق ذكره، ص 173.

- في حالة أن يكون المصرف مستصنعا: فيتم العلاج عن طريق التوثيق بالرهن، أو أخذ شيكات من البائع، لأن المصرف هنا يمكن أن يتعرض إلى مخاطر المسلم فيه في الوقت، أو مخالف للمواصفات التي تم الإتفاق عليها، كما ذكر سابقا

الفرع الثالث: الإستصناع

أولا- تعريف عقد الإستصناع¹

يقصد بعقد الإستصناع إتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الإختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد إستصناع مواز.

ثانيا- شروط عقد الإستصناع²

- وصف وتحديد الشيء المطلوب؛
- بيان وتوضيح نوع المصنوع؛
- بيان قدره أو حجمه أو مقاساته؛
- تحديد الثمن ولا يلزم دفعه حالا؛
- تحديد أجل لصنع المصنوع.

ثالثا- أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغة الإستصناع³

¹ شهاب احمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص 30.

² صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 223.

³ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الجديدة، عمان، الأردن، 2008، ص . ص 152 . 153.

– تسليم الصانع للبنك الشيء المستصنع بمواصفات مخالفة لما تم الإتفاق عليه أو عدم تسليمه في الموعد؛

– تغيير في الأسعار بعد تحديدها في العقد؛

– إتلاف الشيء المستصنع قبل تسليمه للمستصنع؛

– عجز العميل عن السداد.

رابعاً- أساليب السيطرة على مخاطر الإستصناع

تعالج مخاطر الإستصناع حسب أنواعها كما يلي¹:

– حالة عدم الوفاء بالمواصفات: يتدخل طرف ثالث بين البنك وطالب الصناعة ويطلق عليه إسم

الحاكم، بحيث يشهد على إتمام المراحل بالمواصفات المتفق عليها، ودفع غرامة في حالة

المخالفة؛

– التخلف عن التسديد للإلتزامات المالية: بحيث يتم الإتفاق على سداد الأموال وفقاً لمراحل مختلفة

تبعاً للتفويض؛

– حالة تقلبات الأسعار: تتم المعالجة بنفس طريق المذكورة في السلم.

الفرع الرابع: المضاربة

أولاً- تعريف عقد المضاربة²

عقد يشتمل على توكيل المالك لآخر على أن يدفع إليه مالا يتجر فيه والربح بينهما مشترك. وهي

عقد شراكة في الربح بمال من أحد الجانبين، أي رب المال، وعمل من الآخر، أي المضارب.

ثانياً- شروط عقد المضاربة¹

¹ محمد بوحيدة وعمان مريزو، مرجع سبق ذكره، ص. 173، 174 .

² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2008، ص 213.

- أن يكون رأس مال المضاربة نقداً؛
- أن يكون رأس مال المضاربة معلوم المقدار والصفة؛
- أن يكون رأس مال المضاربة عيناً حاضراً؛
- أن يكون الربح محددًا بنسبة معينة لكل من رب المال والمضارب، وأن يكون متفق عليه؛
- أن يكون الربح حصة شائعة في الربح، لا من رأس المال؛
- أن لا يكون الربح محددًا بنصيب؛
- لا يجوز ربط حصة أي طرف من الأرباح بنسبة من رأس المال.

ثالثاً- أهم مخاطر التي تتعرض لها صيغة المضاربة²

أ. مخاطر خارجية

1. مخاطر السوق

- خطر إنعدام السيولة أو قلتها وذلك بسبب التوظيف السيئ للأموال، وإما عدم قدرة المضاربين على رد رؤوس أموال المضاربة؛
- خطر الصرف خاصة عند تمويل المضاربة بالعملة الأجنبية ويتمثل الخطر في مقدار التغير بين سعر العملة الوطنية وسعر العملة الأجنبية.
- 2. مخاطر إنعدام المقابل: وذلك في حالة عدم إلتزام المضارب بإلتزاماته تجاه البنك، ويتنوع الخطر حسب درجة التمويل وقيمتها المالية.

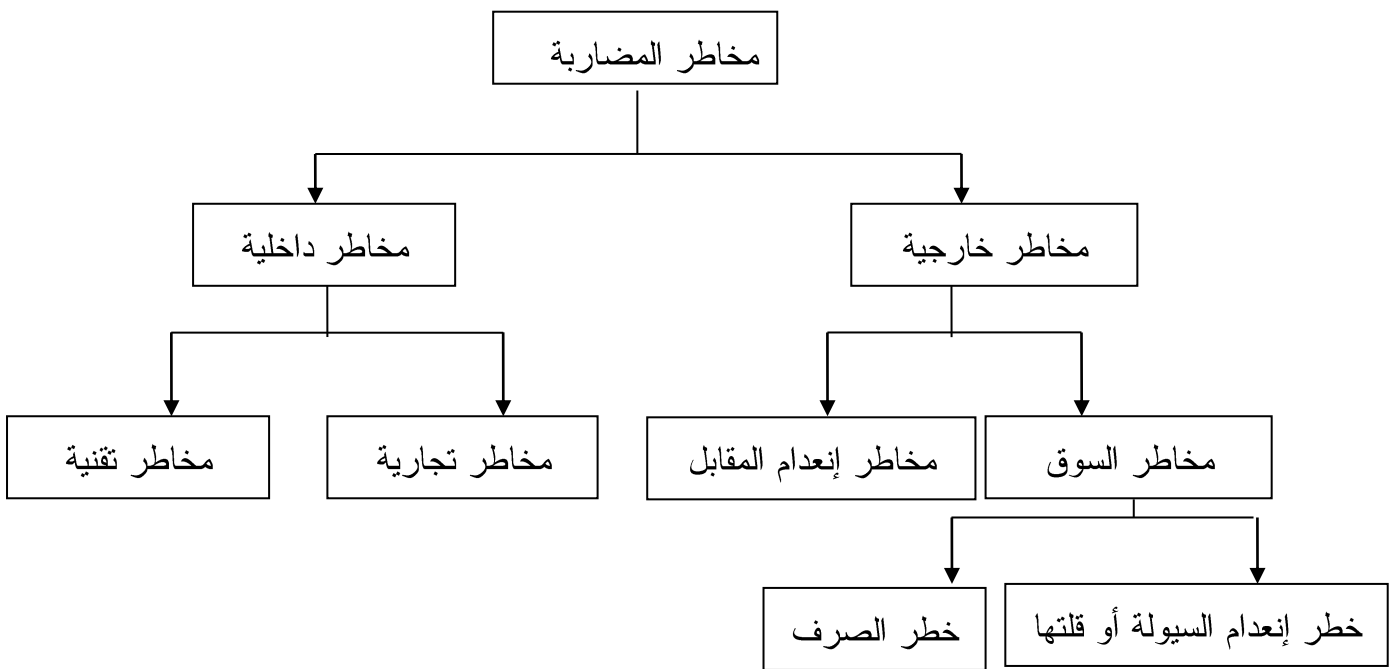
ب. مخاطر داخلية

¹ نفس المرجع، ص 216.

² نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص . ص 71. 72.

1. مخاطر تجارية: وهي المتعلقة بطبيعة نشاط المضاربة وتتناول هذه الطبيعة درجة النشاط، رواجه، أو كساده... إلخ.
2. مخاطر تقنية: مرتبطة بمدى صلاحية المضاربة للعمل المصرفي، ومدى ملائمة جهاز التسيير لها، ومدى كفاءة أعضاء مجلس المضاربة. والشكل 2-2 يوضح أنواع مخاطر التمويل بالمضاربة.

الشكل 2-2 : أنواع مخاطر التمويل بالمضاربة



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على العنصر السابق.

رابعاً- أساليب السيطرة على مخاطر صيغة المضاربة

تتم معالجة مخاطر التمويل بالمضاربة عن طريق إتباع الخطوات التالية¹:

- توفر العميل على مجموعة من المواصفات متمثلة في الأمانة والالتزام والقدرة والكفاءة في إدارة المشروع؛

¹ محمد بوحيدة وعمان مريزو، مرجع سبق ذكره، ص 174

- المتابعة الميدانية لتأكد من قيام المضارب بالعمل المتفق عليه، ومعرفة مدى إلتزامه وكفاءته؛
- طلب المصرف من البداية الضمانات خوفاً من تعرض المصرف إلى خسارة نتيجة تقصير المضارب؛

- فتح حساب الإستثمار المخصص؛

- تقيد المضارب بنوع معين من أنواع التجارة بهدف تقليل مخاطر صيغة المشاركة.

الفرع الخامس: التمويل بالإجارة

أولاً- تعريف¹

عقد على منفعة مقصودة مباحة معلومة بعوض معلوم يدفع شيئاً فشيئاً، أو أنها إتفاق تعاقدي بين طرفين يمنح بمقتضاها المستأجر الحق في إستخدام أصل مملوك للمؤجر وذلك من خلال فترة زمنية معينة مقابل أجر معلومة تدفع حسب الإتفاق.

ثانياً- شروط التمويل بالإجارة²

- لا يجوز للبنك التعاقد على التأجير إلا بعد إمتلاك ما يراد تأجيره؛
- يجوز أن يقوم البنك الإسلامي بتوكيل طرف آخر لإقتناء الأشياء المراد تأجيرها؛
- لا يجوز ربط الأقساط الإيجارية بسعر الفائدة السائدة في السوق؛
- أن يتحمل البنك هلاك السلعة المؤجرة بصفته مالك ما لم يكن ذلك تقصير من المستأجر.

¹ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة -، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص 55.

² المرجع نفسه، ص 56.

ثالثاً- أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغة التمويل بالإجارة¹

أ. مخاطر تسويقية: على البنك عند شراء الأجهزة والآلات أن يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة متمثلة في تجميد رأس المال وقد يتسبب في خسارة كبيرة.

ب. مخاطر عدم إنتظام دفع الأجرة: تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة إستثمار الأموال السائلة لديه.

ت. مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: لتجنب تعرض البنك لمخاطر كبيرة يستوجب أن يتم إختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد.

رابعاً- أساليب السيطرة على مخاطر التمويل بالإجارة

أساليب السيطرة على مخاطر الإجارة²:

- حالة تماطل العميل في السداد تتم المعالجة بنفس الطريقة المذكورة في المرابحة؛
- حالة تذبذب الأسعار تتم المعالجة من خلال عقد إتفاق بين المصرف والعميل، بحيث تحدد بموجبه أجرة تتغير كل فترة محددة بمبلغ معين يزيد عن المبلغ الأول المتفق عليه.

الفرع السادس: المشاركة

أولاً- تعريف³

تتمثل هذه الصيغة في تمويل البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعميل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين في رأس مال الشركة، وتوزع الأرباح بينهما بحسب الإتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر حصة كل طرف من رأس المال بالنسبة والتناسب.

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² محمد بوحيدة وعمان مريزو، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³ بن علي بلعوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق جبار، مرجع سبق ذكره، ص 323. 324.

ثانيا- شروط المشاركة¹

- أن يكون رأس المال نقدا لا عرضا؛
- أن يكون رأس المال حاضرا لا دينيا؛
- أن يكون رأس المال معلوما القدر والجنس والصفة،
- أن يكون نصيب كل شريك في الربح بنسبة شائعة منه ولا يكون مبلغا محددًا؛
- لا يشترط المساواة في حصص الربح ولا يجوز أن تزيد حصة أحد الشركاء في الربح عن حصته في رأس المال.

ثالثا- أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغة المشاركة²: هي مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق، وتغير أذواق المستهلكين، تغير مستوى الأسعار، بالإضافة إلى تلف البضاعة عند التخزين. كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك كإخلاله بالعقد، عدم الإلتزام بشروط العقد، سوء إدارته للمشروع ... إلخ.

رابعا- أساليب السيطرة على مخاطر صيغة المشاركة: ويمكن إقتراح حل لمخاطر التمويل بالمشاركة والمتمثل في إنشاء مجمع لتقييم الشركات والأنشطة طالبة التمويل، بحيث تشارك جميع البنوك الإسلامية في تكلفة التمويل وتستفيد من خدماته³.

المطلب الثالث: مخاطر التطبيق الخاطئ للهندسة المالية الإسلامية⁴

تحولت منتجات الهندسة المالية الإسلامية من آلية تمكنها من إدارة فعالة للمخاطر إلى آلية لإنتاج الخطر ونقله، ومضاعفة آثار الأزمات، وتفاقم حدتها.

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 226.

² فضل عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

⁴ هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص . ص 112 - 116.

- الإستثمار في السندات الوهمية مثل ما قامت به بعض البنوك في أوروبا وترتب عليه الإفلاس
- بنك الإعتقاد والتجارة وبنك هيراشنار الألماني؛
- المقامرة على حجم الرافعة في أسواق إعادة الشراء والمنتجات المالية المركبة (فقد يعتمد المنتج المالي المركب على بعض الأدوات المالية الخطرة المثقلة بالديون)؛
- عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستجدات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية، أي التي تعتمد قيمتها على قيم أدوات مالية أخرى وهي في حد ذاتها أساسا لتغطية بعض العملات أو المراكز المالية الأخرى والتي خلقت لتحسين المحافظ والأصول الإستثمارية ضد التقلبات الكبيرة والمتكررة في أسواق الإستثمارات مثل تقلبات سعر الفائدة أو سعر الصرف؛
- ترجع أيضا المخاطر في المشتقات المالية إلى أن قيمة الإستثمار فيها لا تدفع بالكامل مقدما ولكن تدفع هوامش فقط، وعندما تتم المطالبة فهي تطلب بالكامل؛
- وترجع المخاطر أيضا إلى المنافسة الشرسة في أسواق المشتقات المالية في العالم وتخفيض شروط الهوامش المطلوبة على العقود وإصدار أنواع من العقود التي لا يتم تداولها داخل مقصورات البورصة ولكن خارجها؛
- تسرع الحكومات في إستعمال المشتقات المالية كعنصر جذب للعملات الأجنبية بدون دراسات تحليلية مسبقة؛
- زيادة طلب البنوك على المشتقات المالية باعتبارها مصدرا للأرباح لتعويض خسائر العمليات المصرفية؛
- المخاطر الناتجة عن استعمال الخيارات المالية، وهي تنتج عن الخطأ في التقديرات؛

- التعديل المستمر في الهوامش مما يشكك في الطلب على العرض من العقود الآجلة ومن ثم يؤدي إلى التقلبات السعرية في الأسعار تؤدي في النهاية إلى مخاطر كبيرة؛
- يؤدي غياب الحیطة والحذر في إدارة الخيارات المالية إلى خسائر فادحة؛
- يؤدي إستعمال الخيارات المالية بعقود قصيرة الأجل لتمويل عقود طويلة الأجل إلى مخاطر عدم الوفاء بالإلتزامات في الأجل المحدودة؛
- يؤدي عدم إستخدام أوامر إيقاف الخسارة في الوقت المناسب إلى أزمة في المراكز المالية ومن ثم تدهور البورصة وتخفيض مستواها حسب التدرج المستخدم عالمياً.

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر

تتعامل الهندسة المالية الإسلامية مع إشكالية مخاطر صيغ التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، وباعتبار أن المحافظة على المال وتنميته مقصد أساسي من مقاصد الإستثمار في الشريعة الإسلامية. وعليه سيتم التطرق إلى مراحل وأساليب إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية، علاقة الهندسة المالية الإسلامية بإدارة المخاطر، وأخيرا إستخدام الهندسة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: مراحل وأساليب إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

إن حسن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يشمل المرور بمجموعة من المراحل، بالإضافة إلى وجود العديد من الأساليب التي تعتمد عليها البنوك في التعامل مع المخاطر التي تواجهها.

الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

تمر عملية إدارة المخاطر بأربع مراحل أساسية تتمثل في¹:

أولاً- تحديد نوع ومصدر المخاطر

هي أول المراحل لإدارة المخاطر، ويجب أن تكون عملية تحديد المخاطر عملية مستمرة، فكما جاء في السابق تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من المخاطر كخطر السيولة، خطر التشغيل، ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي.... إلخ، ثم التعرف على أسباب هذه المخاطر.

ثانياً- قياس المخاطر

يجب الأخذ بعين الإعتبار أبعاد الخطر والمتمثلة في حجمه ومدته وإحتمالية وقوعه، والوقت المناسب الذي يتم فيه القياس له أهمية بالغة في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى أنه يجب قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

¹ أساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص . ص 166 . 167.

ثالثا- دراسة إختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر

إن المعيار الملائم في إتباع الأسلوب المناسب للتعامل مع المخاطر هو أن تفوق المنافع التكاليف المترتبة عن المخاطر، ويتم في هذه المرحلة دراسة البدائل اللازمة للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر، وإتخاذ القرار اللازم بإختيار البديل المناسب سواء تجنب تلك المخاطر، توزيعها أو قبولها والمقارنة بين المنافع والتكاليف الناتجة عن هذه المخاطر.

رابعا- تنفيذ القرار

هذه الخطوة تحتاج إلى آليات من أجل إدارة المخاطر، وفي هذه المرحلة يتم وضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل المناسب للتعامل مع المخاطر.

الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

أولا- تجنب المخاطر¹

نتيجة لعدم رغبة الفرد في تحمل خسارة معينة، فهو يرفض قبول خطر معين. ومن الأمثلة عن ذلك في المؤسسات المالية، هو إمتناع عن منح قروض مرتفعة المخاطر لتجنب المخاطر الإئتمانية، أو تجنب الإستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر سعر الفائدة.

ثانيا- تقليل الخطر²

وذلك عن طريق رصد سلوك القروض بهدف التعرف على علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، أما مخاطر أسعار الفائدة فيتم تقليلها عن طريق إستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم التي يجري تصميمها لذلك الغرض.

¹ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² بن علي بلعوز، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص . ص 335 . 336.

ثالثا- نقل المخاطر¹

عن طريق نقل الخطر إلى طرف آخر، بمقابل دفع مبلغ معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء بملكته لهذا الأخير. من بين وسائل نقل المخاطر هي التأمين، بحيث تقوم شركات التأمين بتعويض الأفراد والمنشآت الخسائر المادية التي لحقت بهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن مقابل مبلغ يسمى القسط.

رابعا- التحوط²: هو نقل المخاطر مع التنازل عن إمكانية الربح.

خامسا- المشاركة في تحمل المخاطر³

وذلك عن طريق المشاركة في الربح والخسارة، بحيث يتم تقاسم المخاطر بين مختلف الأطراف المساهمة في العملية.

سادسا- تجزئة وتنويع المخاطر

لتجنب تعرض الشيء للخطر في وقت واحد، وجب تجزئته إلى أجزاء بما يحقق إنتشار المخاطر على المستوى المالي والجغرافي، بشرط قابلية وحدة المخاطر للتجزئة.

المطلب الثاني: الهندسة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

كما ذكرنا سابقا أن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر، والتي من بينها مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وهنا يبرز دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة هذه المخاطر، ويمكننا تقسيم إستخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر صيغ التمويل الإسلامي كما يلي:

¹ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2011-2012، ص . 84 . 85.

³ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفرع الأول: تخفيض المخاطر من خلال سياسة التنوع في البنوك الإسلامية¹

إن البنوك الإسلامية يمكنها الاستفادة من مبدأ التنوع من خلال المجالات التالية:

أولاً- التنوع في استخدام صيغ التمويل

ففي البنوك الإسلامية تعدد صيغ التمويل من مضاربة ومشاركة، ومرابحة... إلخ، وبالتالي تنتوع للبنك طرق تمويل إستثماراته وهو ما يمكنه من تخفيض مخاطره التي تواجهه في حالة استخدام صيغة واحدة، إذ أن المحفظة الإستثمارية التي تضم ثلاثة أو أربعة إستثمارات ممولة بصيغ مختلفة عن بعضها، يجعلها أقل مخاطرة من المحفظة التي تضم إستثمارات ممولة من خلال صيغة واحدة، و لكن الواقع العلمي للبنوك الإسلامية جعلها سجيبة لصيغة المرابحة، فأغلب البنوك الإسلامية أقبلت على هذه الصيغة بشدة حتى فاقت كل الأدوات التمويلية المستعملة من طرفها حتى بلغت في بعض المصارف أكثر من 90% من إستخداماتها، لأنها وجدت فيها مبتغاهما من حيث البساطة ومرونة الشروط وقابلية التطبيق على عمليات تجارية عديدة، وهو ما أثار ضدها حملة من الإنتقادات والتساؤلات.

ثانياً- تنوع إستثمارات محفظة البنك الإسلامي داخل الصيغة الواحدة من صيغ التمويل

فتعدد وتنوع إستثمارات البنك من خلال صيغة المضاربة مثلا في قطاعات مختلفة كالصناعة، والزراعة... إلخ يجعلها أقل مخاطر في الإستثمار في قطاع واحد، إذ أن أي تغير في مناخ ذلك القطاع بالجانب السلبي قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى إضطرابات كبيرة في أعمال البنك قد تصل إلى حد الإفلاس بينما تنوع الإستثمارات يقلل من خطر عدم الإسترداد، فالمحفظة التي يكون

¹ عبد الناصر يراني ابو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص . ص 223 - 226.

فيها إستثمارات في ثلاث قطاعات مختلفة أو أربعة يجعل ذلك خسارة قطاع تغطي من ربح قطاع آخر وهكذا.

والحقيقة أن البنوك الإسلامية من خلال خاصية الإستثمار في النشاط الحقيقي تقترب من عمل البنوك الشاملة، التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، وتهدف البنوك الشاملة من خلال تبني سياسة التنويع إلى إستقرار حركة الودائع والموازنة بين السيولة والربحية، وتقليل درجة المخاطر المصرفية التي تعتبر أهم مزايا المشتقات المالية.

ثالثا- التنويع في إختيار العملاء والشركاء

أو ما يعرف بنسبة توزيع المخاطر حيث تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين التي لا تتجاوز حد أقصى وهذا لتجنب أي تركيز للأخطار مع نفس الزبون، أو مع نفس مجموعة الزبائن، ومن النسب التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدمها والإستفادة منها، "معدل تقييم الخطر" الذي يهدف إلى تقسيم الخطر الذي يتعرض له البنك، يجعله غير مركز على عميل واحد، حيث في حالة إفلاسه سوف يسبب صعوبات مالية للبنك، وقد إتفقت الكثير من القوانين على أن أي إلتزام للبنك على مقترض يجب ألا يتجاوز 25% من رأس المال الخاص للبنك، كما يحظر عالميا أن تزيد هذه النسبة عن 30% من رأس المال المدفوع في بنوك الإستثمار والبنوك المتخصصة، بالإضافة إلى معدل مساهمة البنك في رؤوس أموال الشركات بهدف تقسيم الخطر، حيث يضع حدا لمساهمة البنك في رأس المال شركة أخرى خوفا من إفلاسها، وبالتالي فهو يدعو إلى تنويع مساهمات وإستثمارات البنك في شركات متعددة ولكن إلى حد معين، كأن لا تزيد نسبة مشاركة البنك الإسلامي في رأس مال الشركة 40%.

الفرع الثاني: البيع الحال¹

نتيجة عدم توفر جميع الإحتياجات المستقبلية أو عدم توفر السيولة لشراء تلك الإحتياجات حالا خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الموسمية، يستلزم شراء تلك الإحتياجات حالا ودفع قيمتها نقدا وإستلامها وتخزينها، الأمر الذي يعرض المشتري لتحمل تكاليف إضافية مثل تكلفة التخزين للسلع وتكلفة الفرصة البديلة لثمن السلعة المخزنة التي سوف لن يحتاجها إلي المستقبل.

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامي²

هذه الصكوك تتيح إمكانية تنويع الإستثمارات مما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها، كما تسمح تلك الصكوك بتشكيل حافظة إستثمارية تلائم حاجات ورغبات المستثمرين، مما سيعمل على التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال المصارف الإسلامية، الذي يعتبر ظاهرة غير صحية من وجهة النظر القائلة بتوزيع المخاطر، وذلك لما له من تأثير على تخفيض الهوامش الربحية حيث يشكل الإستثمار قصير الأجل المتمثل في المربحات ما نسبته 70% من أصول المصارف الإسلامية.

الفرع الرابع: تقليل المخاطر والحد منها عن طريق العقود

ويتم ذلك عن طريق العقود الآتية³ :

أ. عقود الآجال الإسلامية: تقوم هذه العقود على تعهد بين طرفين يلتزم به البائع ببيع سلع مثلية موصوفة في الذمة بكمية محددة، وبسعر محدد وفي زمن مستقبلي محدد، ويلتزم المشتري

¹ ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص 381.

³ محمد محمود الكاوي، الإحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، 2015، ص. ص 585. 586.

بالشراء بالسعر والمواصفات والزمن المتفق عليه ولا يتم الإستلام والتسليم إلا في اليوم المحدد مثل عقود بيع أصل مرابحة لمدة ستة أشهر مقابل شراء سلم لنفس المدة.

ب. عقود الخطوتين (سلم موازي/ إستصناع موازي)

1. عقد السلم الموازي: يجوز للبنك الإسلامي أن يدخل في عقد سلم موازي، ليحمي نفسه من

المخاطر المتعلقة بالسلم الأول ومكافئ، وذلك لتغطية مخاطر السلم وصورته أن يبيع البنك إلى طرف ثالث بضاعة في الذمة من نفس جنس المسلم فيه ومواصفاته.

2. الإستصناع الموازي: وصورته أن يبرم البنك عقد إستصناع بصفته صانعا مع عميل يريد

صنعة معينة، فيجري العقد على ذلك ويتعاقد البنك مع عميل آخر بإعتباره مستصنعا فيطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها، وذلك لتغطية مخاطر الإستصناع وصورته أن يبيع البنك إلى طرف ثالث بضاعة في الذمة من نفس جنس السلعة المستصنعة ومواصفاتها.

ت. تضمين العقود ببعض البنود الشرعية التي تخفف من المخاطر المحتملة: من الأمثلة عن ذلك:

- شرط الإحسان في عقود السلم (بإمكانية زيادة السعر)؛
- توكيل البائع (المسلم إليه) في عقد السلم ببيع السلعة بسعر يتفق عليه بحيث يضمن التكلفة وربح مقبول للبنك وما زاد فيكون للبائع؛
- تسديد الثمن على دفعات في عقد الإستصناع؛
- دفع هامش جدية في بيع المرابحة؛
- تنازل البنك عن جزء من ربح المرابحة في حال السداد المبكر؛
- تحويل بعض المخاطر للغير، شراء البنك لسلعة بشرط ضمان شامل لها ولصلاحيتها أو بشرط يغطي العيب الخفي.

الفرع الخامس: الهندسة المالية من أجل القضاء على مشكلة فائض السيولة أو الإعتماد على التمويل

قصير الأجل بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية¹

وذلك عن طريق:

- تطوير سوق مالية إسلامية وتدعيمها بالأدوات والآليات التمويلية الشرعية المختلفة، ولا يخفي دور الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار الطويل الأجل بالمصارف بصفة عامة والإسلامية منها بشكل خاص؛

- إنشاء وتطوير سوق نقدية إسلامية وتدعيمها بالأدوات والآليات التمويلية القصيرة الأجل التي تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من التحكم في سيولتها الناتجة أصلاً عن الإفراط في إستخدام أدوات التمويل قصيرة الأجل؛

- التمويل المتبادل بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛

- التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لإنشاء المصارف الإستثمارية.

الفرع السادس: التوريق ودوره في وإدارة المخاطر²

يمكن إستخدام التوريق الإسلامي كأداة مالية مبتكرة لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية، وذلك بإستخدامه لتحويل الأصول التي بحوزة البنك الإسلامي من ميزانيته إلى بنود خارج الميزانية، كأن يكون من ضمن أصول البنك الإسلامي مشاريع على أساس عقد المضاربة أو المشاركة فيمكن لهذا البنك أن يقوم بتصكيك هذه المشاريع، ذلك بأن يصدر أوراقاً مالية تستند إلى هذه الأصول ومن ثم بيعها للمستثمرين، فهو بذلك ينقل مخاطر هذه المشاريع لأنها إنتقلت من

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² بن علي بلعروز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص 390.

ميزانيته إلى ميزانية منشأة أخرى أنشأت لهذا الغرض، وبالتالي يتوزع الخطر على أكبر عدد من المستثمرين بدلا من أن يتحمله البنك.

الفرع السابع: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر¹

يتم استخدام عقود المشتقات في إدارة المخاطر، ففي عقود خيار الشراء يتم تلقي طلبات شراء عقود آجلة ومستقبلية وعقود خيار شراء أسهم بتواريخ معينة وأسعار محددة، والحصول على عمولات من طالبي الشراء أو الراغبين في شراء عقود خيار شراء الأسهم، ويكون الأمر كالتالي:

- بالنسبة لطالب الشراء: يتم حجز عدد من الأسهم لدى المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، بحيث يتمكن المشتري من شراء الأسهم في أي وقت خلال هذه الفترة، فإذا ارتفع سعر الأسهم فمن مصلحة المشتري أن يشتري هذه الأسهم، لأنه سيدفع السعر المتفق عليه منذ البداية والذي هو أقل من السعر الحالي، أما إذا إنخفض السعر فليس من مصلحته الشراء وتكون خسارته محصورة في قيمة العلاوة فقط، أما بنسبة للمؤسسة فإنها ملزمة بالبيع في حالة ارتفاع السعر مهما بلغ الارتفاع، أو أنها ستلزم عميلا كان قد التزم بنفسه بالشراء وفي هذه الحالة لا تلحق بهذا العميل خسارة مع العلم أنه سيبيع بسعر أقل من السعر الحقيقي لأنه يشتري هذه الأسهم بسعر أقل من السعر الحالي، إما إذا كانت المؤسسة هي التي التزمت بالبيع فستعوض الخسارة من العمولات التي تتقاضاها خيارات الشراء والدفع وغيرها.

- أما في حالة خيار البيع: فيكون لمالك الأسهم الحق بالبيع إذا شاء مقابل عمولة يدفعها للمؤسسة، وتكون المؤسسة ملزمة بالشراء إذا رغب البائع خلال الفترة المتفق عليها مهما بلغ سعر الأسهم، وتكون المؤسسة ملتزمة بالشراء بنفسها بإيجاد مشتريين مقابل أجر أو عمولة، فهي تتلقى طلبات الشراء وتقوم بمقابلتها بطلبات البيع، فإذا تقابلت في الأنواع والأسعار فلا

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص . ص 208 . 209.

مشكلة، وإذا لم تتقابل فلا بد أن تقوم المؤسسة بنفسها بالشراء أو البيع، وهي إما تكسب أو تخسر، فإذا كسبت لا مشكلة أما إذا خسرت فإنها تعوض خسائرها من عدة طرق من بينها:

✓ العمليات الربحية والعمولات؛

✓ يمكن أن تتقاضى رسوم إصدار لعقود خيار الشراء ذات النمط المحدد؛

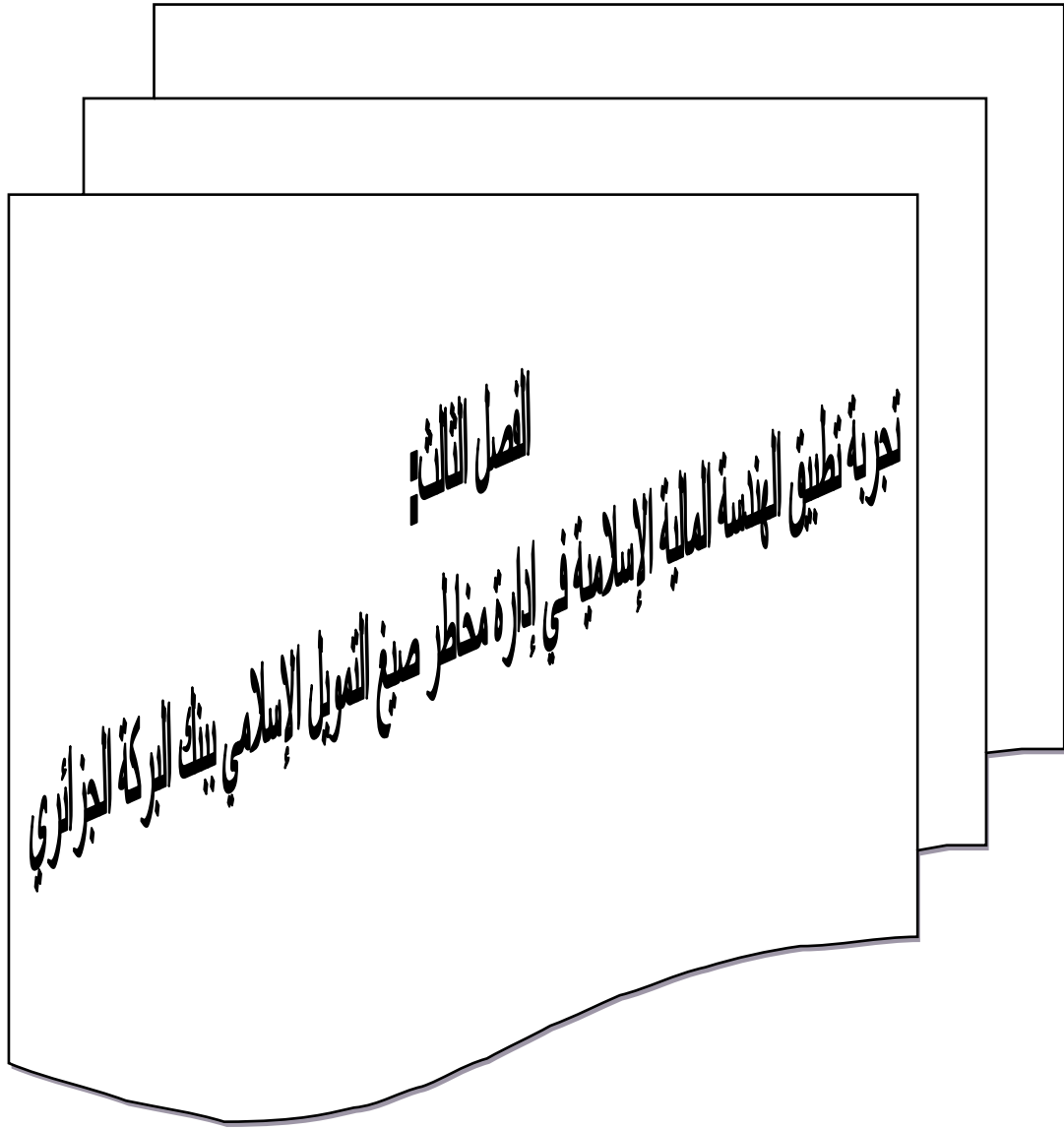
✓ يمكن أن تتقاضى نسبة للتأمين التكافلي، للصفقات الكبيرة من المستثمرين والبائعين.

خلاصة الفصل

تتشترك البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في عدة مخاطر، ولكنها تتفرد بمخاطر خاصة بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، التي تخفض من قدرتها على القيام بدورها الإقتصادي، من أجل التطور والمساهمة بشكل جيد في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

تعتبر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عملية ضرورية وهامة، وهي متكاملة. فالخطر في البنوك الإسلامي لا ينحصر في إدارة الأموال فقط، بل يتعدى إلى إختيار الشركاء والإشراف ولمتابعة والمراقبة. لكي تكون عملية إدارة المخاطر فعالة لا بد من مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة، وإتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات كالمشتقات والبدائل وغيرها.

كما قمنا بتناول العلاقة بين الهندسة المالية الإسلامية وإدارة المخاطر البنكية من خلال الحديث عن طبيعة العلاقة بينهما، والدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، من خلال عمليات الإبتكار المالي لمنتجات جديدة أو تصميم نماذج تستعمل لغرض إدارة المخاطر.



الفصل الثالث:

تجربة تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي بينك البركة الجزائري

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى الأسس النظرية التي لها صلة بالموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل إختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مع ما هو معمول به في بنك البركة الجزائري، ولذا سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

المبحث الثاني: إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري

المبحث الثالث: معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

شكل ظهور بنك البركة الجزائري حدثا مميزا في النظام المصرفي الجزائري، حيث أن هذا البنك ليس بنكا عاديا وإنما هو بنك إسلامي يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على البنك من خلال تعريفه، أهدافه وصيغ التمويل التي يقوم بها، وخدماته.

المطلب الأول: تعريف بنك البركة الجزائري وهيكله التنظيمي¹

هو أول مصرف إسلامي يؤسس في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية والريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، ووفقا لقانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فالبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات وإستثمارات، وذلك وفقا لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا- أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري

- 1991: إنشاء بنك البركة الجزائري؛
- 1994: إستقرار وتوازن المالي للبنك؛
- 1999: مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة والأمان)؛
- 2000: تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة؛

¹ Albaraka- bank . com / ar / index. Php ? option= com_ front page & Itemid = 1. le 2/5/2018.

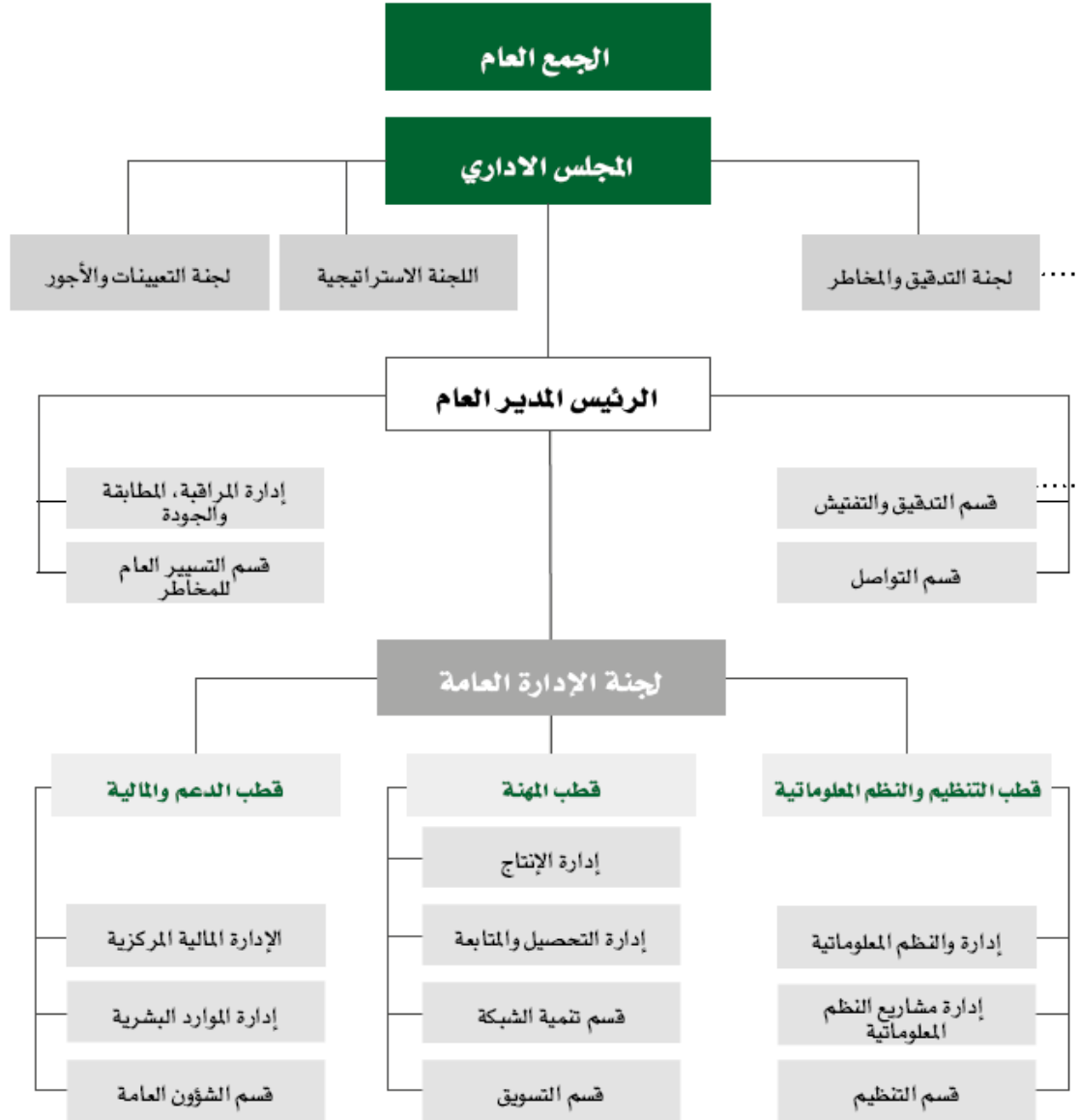
- 2002: إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين والأفراد؛
- 2003: إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج؛
- 2006: رفع رأس مال البنك الى 2.500.000.000 دج؛
- 2009: رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج؛
- 2015: إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما)؛
- 2015: إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000 دج.

ثانيا- الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري¹

يختلف التنظيم الهيكلي لبنك البركة الجزائري عن البنوك التقليدية الأخرى وذلك لضمان السير الحسن لكل عملياته وتحقيق أهدافه المسطرة، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

¹ / التنظيمي الهيكل www.albaraka.ma

الشكل 3-1 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر: / الهيكل التنظيمي/ www.albaraka.ma

المطلب الثاني: أهداف بنك البركة الجزائري¹

يسعى البنك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
 - تحقيق ربح خال من الربا من خلال إستقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد والأخذ بعين الإعتبار القواعد الإستثمارية السليمة؛
 - تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الإستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية؛
 - توفير التمويل اللازم لسد إحتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة؛
 - التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الإقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجلب الزبائن؛
 - المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع البنك مجموعة من الخطط والإستراتيجيات تساعد على تجنب الوقوع في المخاطر، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:
- التدقيق والمراقبة وتطوير نظام تسيير البنوك؛
 - التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية وتحليل النتائج؛
 - تغطية السوق المحلية وذلك بتمديد مجال الإستغلال وتوسيع تشكيلة المنتجات البنكية وتدعيم الأموال الخاصة للبنك.

¹ كمال طهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012، ص. ص 157. 158.

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك وصيغ التمويل الإسلامي

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أنه يستخدم تشكيلة من صيغ التمويل الإسلامي في معاملاته المصرفية.

الفرع الأول: تتمثل الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري في¹:

- قبول الودائع النقدية؛
- فتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة؛
- تحويل الأموال في الداخل والخارج؛
- تحصيل الأوراق التجارية؛
- فتح الإعتمادات المستندية وتبليغها؛
- إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الإعتماد الشخصي؛
- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس الحاضر؛
- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية؛
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الإنتاجية؛
- فتح الحسابات للأفراد والمؤسسات كحساب التوفير، حساب الإستثمار، حساب الودائع تحت الطلب... إلخ؛
- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في إستثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة مع البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الإتفاق الخاص بذلك؛

¹ وهيبة خروبي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البلدية-، 2005، ص- ص 159- 161.

- تقديم التمويل اللازم كلياً أو جزئياً في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وغير ذلك من الصور المماثلة؛
- تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولاسيما المجالات المكملة لنشاط البنك؛
- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات؛
- تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الإجتماعية المخصصة لها.

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

يمارس بنك البركة الجزائري نشاطه التمويلي عن طريق صيغ التمويل الموافقة لشريعة الإسلامية وهي¹:

- المرابحة؛
- الإجارة أو الإعتماد الإيجاري؛
- السلم؛
- الإستصناع؛
- المشاركة.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري

¹ Albaraka- bank . com / ar / index. Php ? option= com_ front page & Itemid = 1. le 2/5/2018.

إن إدارة المخاطر عملية أساسية وضرورية للبنك المصرفي وهي عملية متكاملة وشاملة، ويعود سبب النجاح الذي يحققه بنك البركة الجزائري إلى الأساليب والإجراءات التي يتبعها فيما يخص إدارة المخاطر، والتي تكون متوافقة مع التعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الجزائر وكذلك مجموعة البركة المصرفية، وذلك للمحافظة على مصالح البنك.

المطلب الأول: قياس المخاطر ببنك البركة الجزائري¹

يلتزم بنك البركة بإتباع أفضل الممارسات الصادرة بموجب مقررات بازل 3 والمبادئ التوجيهية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى الإلتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يهدف الإطار العام لإدارة المخاطر إلى تأمين إدارة فعالة للمخاطر خلال الدورة الكاملة لأية معاملة مالية، بما في ذلك الظروف التشغيلية بدءاً من إنشاء المعاملة إلى أن يتم الانتهاء منها وإغلاقها في دفاتر البنك، يحافظ البنك على مقاربة منضبطة تجاه أخذ المخاطر من خلال التمسك بمجموعة شاملة من سياسات إدارة المخاطر وطرق العمل وسقوف الحدود، مع توظيف أشخاص مؤهلين مهنياً من ذوي المهارات المناسبة، والإستثمار في التكنولوجيا والتدريب، والعمل بنشاط على ترويج وتعزيز ثقافة الإدارة السليمة للمخاطر على جميع المستويات.

تنشأ حوكمة إدارة المخاطر على مستوى المجلس، ويتم تنزيلها إلى الأسفل وصولاً إلى الرئيس التنفيذي ومن ثم إلى وحدات ودوائر الأعمال، وذلك من خلال السياسات وتحويل السلطات والصلاحيات، يضمن هذا الترتيب أن يكون الإشراف على مستوى المجلس مع وجود فصل واضح بين واجبات ودور الموظفين الذين يقومون بتنفيذ المعاملات التي تتطوي على تعرض لمخاطر وأولئك الذين يقومون بالموافقة عليها، يتحمل المجلس المسؤولية العامة عن التأكد من صحة

¹ بنك البركة الإسلامي، ش . م . ب (مقفلة)، التقرير السنوي 2014، ص. ص 35. 36.

السياسات والإجراءات والموافقة عليها وتحديد مستوى تحمل المخاطر ووضع استراتيجية المخاطر لإطار فعال لإدارة المخاطر.

تقع مسؤولية حوكمة المخاطر على عاتق اللجان المختلفة التابعة للمجلس ولإدارة التنفيذية والتي بدورها تقوم بتحديد ومراقبة المخاطر ذات الصلة للمؤسسة (المخاطر المالية وغير المالية)، حيث يكون رئيس الإئتمان ورئيس إدارة المخاطر في البنك مسؤولين عن صياغة ومراقبة سياسات البنك المتعلقة بجميع جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر والتنسيق مع الإدارات والأقسام ذات الصلة فيما يتعلق بجميع الخطوات اللازمة للتوافق مع متطلبات بازل 3 بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي، والمبادئ التوجيهية للشركة الأم (مجموعة البركة المصرفية)، كما أنهما مسؤولان عن إستحداث وتنفيذ برمجيات لقياس المخاطر ورصد ومتابعة إلتزام البنك بمعايير قياس المخاطر وإعداد تقارير عن مختلف المخاطر للإدارة التنفيذية، كما تقوم أقسام إدارة المخاطر أيضا بتوفير الخبرة الموضوعية في مناطق المخاطر التي تختص بها وهي تتبع في المسؤولية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة المخاطر التابعة للمجلس، ويتم إجراء مراجعة مستقلة لإطار إدارة المخاطر من خلال عمليات التدقيق الداخلية والخارجية للبنك.

يتبع البنك سياسة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة "أي أر أم" * التي توائم بين الإستراتيجية والسياسات واللوائح والعنصر البشري وطرق العمل والتكنولوجيا والمعرفة من أجل تقييم وإدارة الفرص والتهديدات وظروف عدم اليقين التي تواجه البنك أثناء سعيه المستمر لخلق وتعظيم القيمة

* شركة أي أر أم: هي شركة بريطانية متعددة الجنسيات تقوم بصناعة أشباه الموصلات وتصميم البرمجيات، مقرها في كامبريدج - إنجلترا، عملها الرئيسي هو تصميم المعالجات الدقيقة.

للمساهمين، تركز سياسة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة " أي أر أم" على المساءلة والمسؤولية والإستقلالية والإتصالات وتقديم التقارير والشفافية.

المطلب الثاني: دور إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري¹

يتمثل دورة إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري فيما يلي:

– صياغة وإقتراح سياسات واضحة في كل ما يخص إدارة المخاطر إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليها مثل:

- تفويض الموافقة التمويلية؛
- الحدود القصوى الإحترازية الخاصة بالتعرضات الكبيرة؛
- المعايير الخاصة بمنح التمويل؛
- معايير قبول الضمانات؛
- حدود المحفظة التمويلية؛
- تركزات المخاطر؛
- حدود العملات الأجنبية؛
- الرقابة على محفظة التمويل وتقييمها والأسعار والمخصصات والمطابقة مع المتطلبات الرقابية والقانونية.

– التأكد من أن كافة أعمال البنك متوافقة مع معايير المخاطر والحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة؛

¹ نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 131. 132.

- وضع الأنظمة والإجراءات الكفيلة بتطبيق سياسات المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة ومراقبتها وإعداد التقارير بشأن جودة المحفظة التمويلية والإستثمارية؛
- تطبيق المعايير الخاصة بمعالجة الديون المتعثرة حالما يتم التعرف على هذه التمويلات؛
- التقييم الدوري للمحافظ التمويلية والإستثمارية وإجراء الدراسات الموسعة حول بيئة العمل المحيطة للتأكد من سلامة ومرونة هذه المحافظ.

المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري¹

فيما يلي الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري:

- المحافظة على طريقة إحترازية ووقائية ومنظمة في أخذ المخاطر عن طريق التمسك بمجموعة شاملة من سياسات وإجراءات وحدود إدارة المخاطر؛
- توظيف أفراد مؤهلين ويمتلكون المهارات اللازمة؛
- الإستثمار في التكنولوجيا والتدريب؛
- الترويج النشط لثقافة إدارة المخاطر السليمة في كافة المستويات وفيما يخص كافة الأنشطة؛
- المحافظة على فصل واضح في الواجبات وخطوط العمل بين الأفراد الذين يقومون بتنفيذ الأعمال والأفراد الذي يتممون الإجراءات الخاصة بها ويقيسون ويراقبون المخاطر الناجمة عنها؛
- الإلتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية؛
- الإلتزام الصارم بالمتطلبات القانونية والرقابية؛
- تقييم الأداء المالي على أساس المخاطرة المعدلة (العائد المعدل للمخاطرة على رأس المال).

¹ نفس المرجع، ص 132.

المبحث الثالث: معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر، حيث فتح أبوابه لتلبية إحتياجات طالبي التمويل، الذين يرغبون في تمويل إحتياجاتهم وذلك بمنتجات مالية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ويواجه بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك مجموعة من المخاطر خاصة المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي التي يقوم بها.

المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك البركة الجزائري

يتعرض بنك البركة الجزائري إلى مجموعة من المخاطر يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً- مخاطر الإئتمان¹

هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق عميل أو طرف مقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب شروط متفق عليها، إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن إستحقاق الأقساط والإيجارات مثل المرابحة والإجارة، وعمليات تمويل رأس المال العامل مثل السلم أو الإستصناع أو المضاربة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الإئتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن مخاطر الإئتمان كما أنها تتحكم في مخاطر الإئتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الإئتمان وتوكل صلاحيات الموافقة على تسهيلات الإئتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الإئتمان بموجب سياسات إئتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة، وتوجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة

¹ <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=215> . le 2/5/2018.

عن القيام بمراجعة الإلتزامات الإئتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها وتأمين النقيذ بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الإئتمانية.

ثانيا- مخاطر السيولة¹

هي مخاطر الخسارة للمجموعة التي تنشأ أما عن عدم قدرتها على الوفاء بالإلتزاماتها أو عن عجزها عن تمويل الزيادة في الموجودات عندما تستحق هذه الإلتزامات للدفع بدون الإضطرار إلى تكبد مصاريف أو خسائر غير مقبولة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة لها إطار عام لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإستثمارات المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات إحترازية مناسبة لتأمين القدرة على الحصول على النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بالإلتزاماتها، إن الإدارة السليمة للسيولة تفترض أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الناتج عن الإلتزامات غير قابلة للنقض لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر إحتمال حدوث سحبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء وذلك بتأمين عدم الإعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوبا من كل تابعة الإحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من إيداعاتها حسبما يحدده كل بنك مركزي وتبلغ هذه النسبة 20%. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالإحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في التابعة

¹ <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=216> . le 2/5/2018.

في الحالات بعيدة الإحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

ثالثاً: مخاطر الإستثمار المشترك¹

يمكن تعريف مخاطر الإستثمار المشترك بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تتعرض لها المجموعة بسبب دخول أي من الوحدات التابعة لها في شركة بغرض القيام أو المشاركة في تمويل معين أو نشاط تجاري عام يكون فيه مقدم التمويل مشاركاً في مخاطر العمل التجاري.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إستراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الإستثمار المشترك ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة وإستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة كما تقوم بتقييم تأثير هذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. كما تقوم كل وحدة تابعة بتحديد ووضع إستراتيجيات مناسبة لتلاءم وإدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بكل عملية من نشاطاتها الإستثمارية المشتركة.

رابعاً: مخاطر معدل الأرباح (مخاطر معدل العائد)²

إن المجموعة المعرضة لمخاطر تتعلق بمعدل العائد حيث أن زيادة عامة في معدلات عوائد أعلى وبذلك تقع الوحدات العاملة تحت ضغوطات السوق لدفع عائد على هذه الحسابات يكون أعلى من المعدل الذي تم تحقيقه بالفعل على الأصول التي تم تمويلها من قبل أصحاب حسابات الإستثمار ويؤدي ذلك إلى تنازل هذه الوحدات عن كل أو جزء من حصيلتها في الربح و/أو عمولتها

¹ <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=217> . le 2/5/2018.

² <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=218> . le 2/5/2018.

كمضارب، ومع ذلك فإن المجموعة ليست ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الإستثمار.

خامساً: مخاطر العملة¹

هي مخاطر التأثير السلبي على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين الناجمة عن تقلبات سعر العملة. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الإستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة.

سادساً: مخاطر التشغيل²

هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات العمل الداخلية وآليات المتابعة بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع المستشارين القانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة مخاطر التشغيل الأخرى وتقليلها عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية تتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسئوليتها المتعلقة بالنقطة والأمانة تجاه مودعي الأموال. إن مخاطر الثقة والأمانة تنشأ من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية والذي يؤدي إلى خسائر في الإستثمارات

¹ <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=219> . le 2/5/2018.

² <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=219> . le 2/5/2018.

أو الإخفاق في حماية مصالح جميع أصحاب الحسابات الإستثمارية. إن لدى وحدات المجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات دمج أموال أصحاب الحسابات الإستثمارية مع أموال وحدات المجموعة الذاتية، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد التقارير عن أسس تخصيص وإقتسام الموجودات والإيرادات والمصاريف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الثقة والأمانة للمجموعة تجاه أصحاب الحسابات.

تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة العمليات من قبل موظف مستقل عن الموظف الذي أنشأ العملية. تقع على وحدات المجموعة مسؤولية أساسية لتحديد وإدارة مخاطر التشغيل. تسترشد كل وحدة في عملها بالسياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات وإدارة الإلتزامات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبينا على تقارير إدارية حديثة وموثوق بمصداقيتها. تقوم المجموعة بإتخاذ خطوات لتكليف مكتب إستشاري خارجي لتصميم سياسات على مستوى المجموعة للتعافي من أثار الكوارث وتخطيط إستمرارية الأعمال وتقوم وحدات الرقابة الداخلية بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الإلتزام بالإجراءات الرقابية الأساسية ومع تحسن القاعدة التكنولوجية للمجموعة واستبدال نظمها القديمة بأجهزة ونظم حديثة يتم بصورة متزايدة إدماج الإجراءات الرقابية المطلوبة في النظم الجديدة لمعالجة العمليات .

سابعاً: الإلتزام بالشرعية الإسلامية¹

تنشأ مخاطر الإلتزام بالشرعية الإسلامية عن الإخفاق في الإلتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصادقية. إن لدى وحدات المجموعة أنظمة وأدوات تحكم ويشمل ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحده لتأمين الإلتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري

يواجه بنك البركة الجزائري مجموعة من المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل، وعلى سبيل إدارة هذه المخاطر يقوم بإتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: معالجة مخاطر صيغة المرابحة²

يقوم بنك البركة بمعالجة مخاطر صيغة المرابحة حسب كل حالة كما يلي:

أولاً- المخاطر التعاقدية: تنص المادة الثانية من عقد المرابحة، بأن يلتزم العميل بشراء السلعة محل أمر الشراء بنفس المواصفات المذكورة في الفاتورة من البنك، أي الأخذ بالزامية الوعد بالشراء لمعالجة هذه المخاطر.

¹ <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=221> . le 2/5/2018.

² مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ثانيا- **عدم مطابقة السلع للمواصفات:** تنص المادة السابعة من العقد، على إلزام العميل بتأمين السلعة محل العقد ضد كافة المخاطر، بالإضافة إلى إعطاء الحق للمصرف في أن يحل محله في القبض على أي تعويضات في حالة حدوث الخطر.

ثالثا- **المخاطر الائتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط:** يلجأ البنك إلى مجموعة من الحلول أهمها:

- يحق للبنك بأن يفرض غرامة تأخير على المبلغ المستحق غير المدفوع في الآجال المتفق عليها على المدين المماطل، وذلك وفق الشروط المصرفية السارية المفعول ببنك البركة الجزائري عن كل شهر تأخير، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى التي يمنحها له القانون لتحصيل دينه وهذا ما نصت عليه المادة السادسة من العقد؛

- تنص المادة التاسعة من العقد، على إلزام العميل بتقديم كافة الضمانات العينية والشخصية التي يطلبها البنك، لضمان تسديد مبلغ التمويل بما في ذلك نسبة الربح، النفقات والمصاريف الأخرى.

الفرع الثاني: معالجة مخاطر صيغة السلم¹

أولا- **تسلم السلعة قبل الوقت المحدد وتحمل المصرف للمخاطر والتكاليف المترتبة على ذلك:** تنص المادة الخامسة من العقد، على أن المكان المتفق عليه لتسليم السلع حدد في مخازن العميل، بالإضافة إلى تحمل العميل كل النفقات المتعلقة بالسلع موضوع هذا العقد.

ثانيا- **عدم إلزام العميل بتسليم السلعة في الوقت والكمية والمواصفات المتفق عليها في العقد:** تنص المادة السابعة من العقد، على إلزام العميل بدفع غرامة من قيمة السلع لكل شهر تأخير غير

¹ فاطمة بن ناصر، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص . ص 135 . 136.

قابلة للتجزئة في حالة التأخر عن تسليم السلعة دون مبرر، كما يحق للبنك أن يفسخ العقد ويصبح بذلك رأسمال السلم مستحق الأداء فوراً وكلية مضافاً إليه نسبة الربح المستحقة.

ثالثاً- مخاطر تعرض السلعة للتلف بسبب عوامل خارجة عن إرادة العميل: تنص المادة الثامنة على وجوب التزام العميل بتأمين السلع ضد كافة المخاطر والاستفادة تكون صالح البنك، وفي حالة عدم قيام العميل بتأمين السلع ضد كافة الأخطار لصالح المصرف يرخص لهذا الأخير تجديدها وإقتطاع علاوة التأمين من حساب العميل المفتوح لدى البنك، كما تنص المادة الحادية عشرة من عقد البيع بالوكالة على تحمل العميل لوحده كل النفقات والضرائب ومخاطر السرقة والحريق ... الخ.

رابعاً- مخاطر عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة: تنص المادة العاشرة من العقد، على إعفاء البنك صراحة من أية مسؤولية بخصوص هلاك أو تدهور قيمة السلع في المخازن أو كسادها في السوق، أو ما قد يترتب عن تسويقها أو تخزينها من أضرار للغير، حيث تقع تبعية ذلك على العميل وحده وذلك بإعتباره وكيل المصرف في بيع هذه السلعة مقابل عمولة.

الفرع الثالث: معالجة مخاطر صيغة الإجارة (الإعتماد الإيجاري)¹: يعالج بنك البركة الجزائري مخاطر الإعتماد الإيجاري كما يلي:

أولاً- المخاطر التعاقدية: يلتزم المستأجر بعدم العدول عن إستئجار الأصول المنقولة من البنك لأي سبب كان حسب نص المادة الرابعة من العقد، وكل عدول عن الإستئجار من قبل المستأجر يمكن أن يؤدي إلى تطبيق أحكام المادة الخامسة عشر من نفس العقد.

¹ مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص. ص 52. 53.

ثانيا- عدم مطابقة الأصول المنقولة للمواصفات: تنص المادة الرابعة من العقد على أن المستأجر يعتبر مسؤولاً عن مطابقة الأصول المنقولة للمواصفات أو صلاحيتها للإستعمال ويتحمل تبعات أي خلل بهذا الشأن بإعتباره متعدياً أو مقصراً في أداء الوكالة.

ثالثا- الصيانة الدورية والإصلاحات الضرورية: تنص المادة السابعة من العقد على أن يلتزم المستأجر بالتكفل بالصيانة الدورية للأصول المنقولة وبإجراء الإصلاحات الضرورية لها أثناء تنفيذ العقد.

رابعا- مخاطر تعرض الأصول المنقولة للأضرار طيلة مدة الإيجار: حسب المادة الثامنة من العقد يوكل المستأجر بتأمين الأصول المنقولة وتجديد التأمين طيلة مدة الإيجار ضد كافة المخاطر على نفقة البنك ولفائدته.

خامسا- المخاطر الإئتمانية ومخاطر التخلف عن تسديد الأقساط: يمكن تلخيص الإجراءات التي تحد من هذه المخاطر و التي نصت عليها المادة الثانية عشرة فيما يلي:

- في حالة تأخر المستأجر عن سداد أي قسط من الأقساط في أجله تحل باقي الأقساط و تصبح جميعها حالة الأداء؛

- يترتب على التأخير في الدفع تسديد المستأجر لغرامة تأخير حسب النسبة المنصوص عليها في الشروط المصرفية؛

- يسمح المستأجر للمصرف صراحة بأن يقطع من أي حساب مفتوح بإسمه المبالغ المستحقة للمصرف بموجب هذا العقد، كما يلتزم المستأجر بإكتتاب سندات أو سفاتج لأمر البنك بقيمة الإيجارات المستحقة.

الفرع الرابع: معالجة مخاطر صيغة الإستصناع¹: تتم معالجة هذه المخاطر كما يلي:

أولاً- حالة بنك البركة الجزائري صانع

أ. خطر تأخر المقاول أو المنتج بتسليم السلعة للمستصنع: في حالة تأخر الصانع عن إتمام تنفيذ المشروع في الموعد المحدد فإن المكلف بالإستغلال يتحمل الأضرار التي تنتج عن هذا التأخر ما لم تكن هناك أسباب قهرية لم يتسبب فيها وتكون خارجة عن إرادته وهذا ما نصت عليه المادة الحادية عشر من العقد.

ب. خطر تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع: تنص المادة الثامنة على أن يلتزم المستصنع بالرجوع على المقاول المنفذ للمشروع في أية مطالبة أو إدعاء ويعفى الصانع من أي مسؤولية بهذا الخصوص، أي أن المستصنع يقبل قبولاً نهائياً ضمان تنفيذ جميع أعمال المشروع من الجهة التي يكلفها لتنفيذ المشروع وبموجب هذا يتنازل المستصنع عن حقه في الرجوع على الصانع في أي حال من الأحوال بالمطالبة أو إدعاء قد ينشأ مستقبلاً بعد تسلم المشروع، كما نصت المادة الخامسة عشر من عقد التمويل على أن المستصنع يقر بصريح العبارة أنه يتحمل النفقات الخاصة بكل الأخطار الي قد يتعرض لها المشروع، وتنص المادة السابعة عشر من عقد التمويل على إلزام المستصنع بتأمين المشروع طالما ظل البنك مالكا له.

ت. خطر عدم تسديد الأقساط من طرف المستصنع: تنص المادة الثالثة عشر على إلزام العميل بتخصيص كل الضمانات العينية والشخصية التي يطلبها الصانع ضماناً لتنفيذ إلتزامات المستصنع إتجاهه، بالإضافة إلى تحمل المستصنع لكل المصاريف والإجراءات التي قد يتخذها الصانع

¹ فاطمة بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص- ص 136- 138.

لتحصيل مبلغ التمويل الخاص بهذا العقد وهو ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من عقد

التمويل، ويصبح مبلغ الدين مستحق الأداء فوراً في الحالات التالية:

- عدم دفع أي قسط مستحق الأداء؛

- الإفلاس والبيع الودي أو القضائي للممتلكات المخصصة من قبل العميل كضمان؛

- تسجيل العميل لكل أو جزء من عملياته الناتجة عن النشاط موضوع هذا التمويل لدى مؤسسة

مصرفية أخرى غير بنك البركة الجزائري؛

- عدم تغطية التأمين لقيمة العقار محل عقد الإستصناع؛

- وفاة المدين، غير أنه يمكن للأبناء الشرعيين الإستفادة من هذا التمويل بشرط أن يكونوا قادرين

على إحترام وتسديد إلتزامات المدين المتوفي.

ث. **خطر تقلبات الأسعار بعد تحديدها في العقد:** تنص المادة الرابعة من عقد التمويل الإستصناع

أنه في حالة تغير الشروط المصرفية السارية المفعول لدى المصرف يحق لهذا الأخير مراجعة ثمن

المشروع وفق ذلك دون الحاجة إلى الحصول على موافقة المستصنع.

ثانياً_ حالة بنك البركة الجزائري مستصنع

أ. **خطر تأخر الصانع في تسليم البضاعة للمستصنع:** يلتزم الصانع بتسليم المشروع في الأجل

المتفق عليه في العقد، ويتحمل الصانع تبعات أي تأخر في تسلّم المشروع أو المصنوعات كما أن

التسليم يكون في محلات الصانع حسب نص المادة السابعة من العقد، وتنص المادة العاشرة تحمل

الصانع كل النفقات المتعلقة بالمصنوعات موضوع العقد، أي التأمين على المشروع حسب نص

المادة الثالثة عشر من العقد، ولا يكون للعميل الحق في المطالبة بثمن عمله أو رد نفقاته في حالة

هلاك المشروع حسب نص المادة الثانية من العقد.

ب. خطر إخلال العميل بأحد الإلتزامات التعاقدية: تنص المادة الأولى من العقد على إحتفاظ المستصنع بحقه في إكمال المشروع أو المصنوعات بنفسه أو عن طريق عميل آخر في حالة إخلال الصانع بأحد الإلتزامات التعاقدية المتفق عليها.

ت. إحتفاظ وبيع البنك للسلع بإعتباره مستصنعا وما يترتب عليه من مخاطر وتكاليف: يتجنب البنك هذه المخاطر عن طريق عقد بيع المصنوعات بالوكالة الذي يقوم من خلاله البنك بتوكيل الصانع ببيع وتخزين المصنوعات، ويتحمل الصانع كل النفقات المتعلقة بالمصنوعات موضوع العقد، وفي حالة النقص من قيمة هذه المصنوعات جراء إهمال العميل فهو ملزم بتغطية الفرق للبنك، ويقوم هذا الأخير بتحصيل المصاريف والإجراءات الخاصة بهذا العقد إما بدفعها مباشرة من طرف العميل أو خصمها من حساباته المفتوحة لدى البنك.

الفرع الخامس: معالجة مخاطر صيغة المشاركة¹: تعامل بنك البركة الجزائري في بداية نشاطه بصيغة المضاربة، لكنه لم ينجح فيها ودخل في منازعات قضائية مع أصحاب هذه العقود، بالإضافة إلى التناقص التدريجي لنسبة التعامل بصيغة المشاركة من سنة لأخرى وفيما يلي أهم الحلول والإجراءات التي يعتمدها البنك لمعالجة هذه المخاطر:

أولا- المخاطر الأخلاقية ومسؤوليات العمل: وذلك عن طريق:

- إلتزام العميل بإستخدام رأس مال المشاركة في تمويل العمليات المشار إليها في طلب وملف التمويل المرتبطة به، بالإضافة إلى مسؤوليته على نوعية ومواصفات السلع أو المواد الممولة، ولا يحق له الإحتجاج أو الرجوع أمام البنك فيما يخص هذا الموضوع؛

¹ مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص. ص 54. 55.

- يحق للمصرف وقف هذا العمل في حالة تقصير العميل في إلتزاماته التعاقدية، ويصبح رأس مال المشاركة مستحقا حالا، مضافا إليه هوامش الربح المتضمنة في حسابات الإستغلال التقديرية؛
- تعهد العميل بأن يقيد كل عمليات المشاركة وإيداع جميع إيراداتها لدى البنك وكل مخالفة تعتبر إختلاسا لإيرادات وأموال الشركة يتحمل العميل مسؤوليتها؛
- يحق للبنك أن يطلب من العميل أي مستند ذي علاقة بالمشاركة، كما يحق له أن يجري رقابة، تفتيش أو معاينة في عين المكان أو على المستندات الخاصة بالعملية محل هذه المشاركة، ويلتزم العميل بتسهيل مهمة المصرف وذلك عن طريق منحه أي مستند يطلبه؛
- إلتزام العميل بتقديم كافة الضمانات العينية والشخصية التي يطلبها البنك، وذلك لتفادي حالات التعدي والتقصير التي يتسبب فيها العميل.

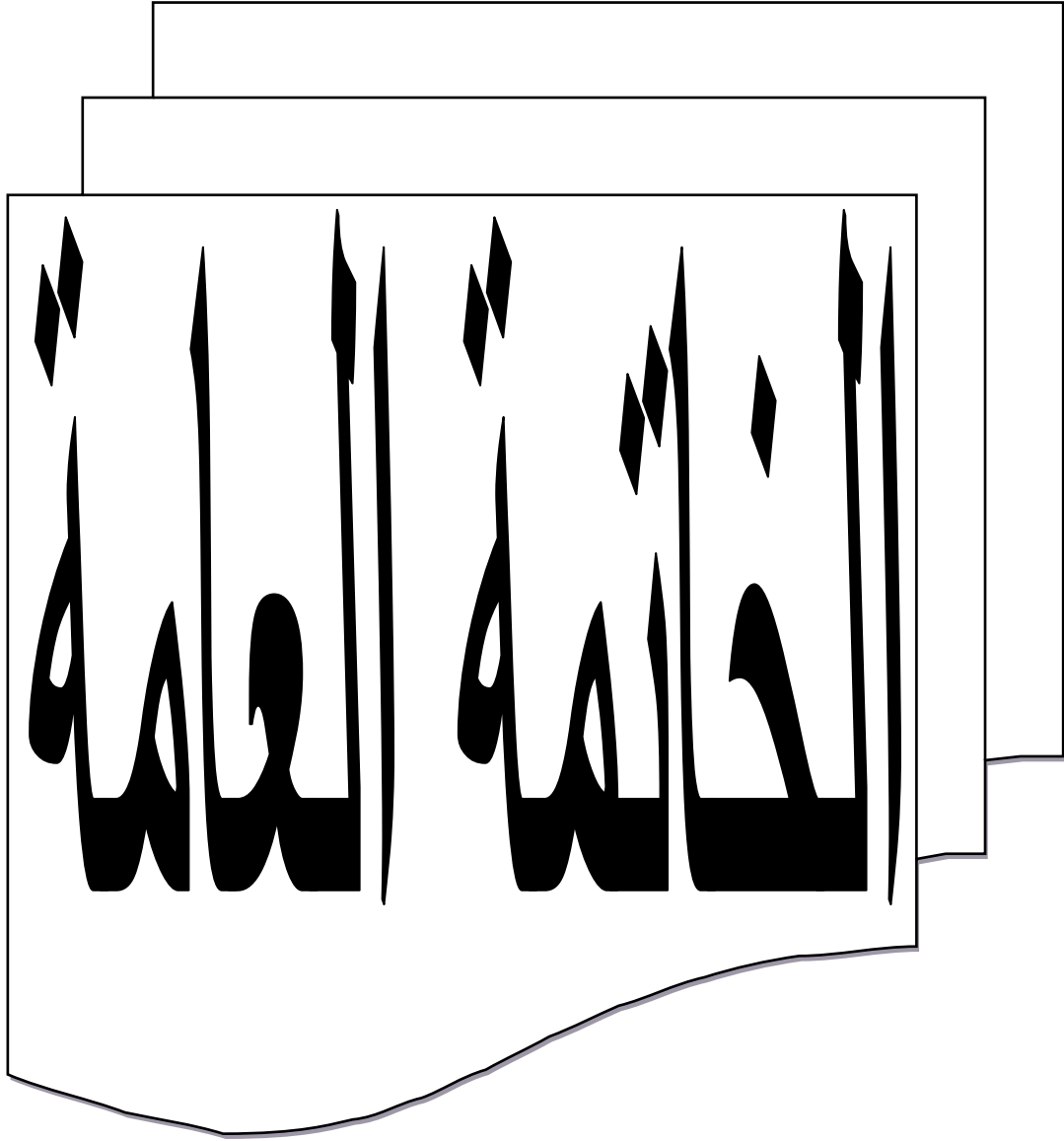
ثانيا- مخاطر أخرى

- يرخص العميل للطرف الأول صراحة بأن يسحب من حسابه المفتوح لدى المصرف المبالغ المستحقة في إطار عقد المشاركة؛
- يتحمل العميل وحده كافة المصاريف، الحقوق والأتعاب بما في ذلك أتعاب الموثقين والمحامين والمحضرين القضائيين وجميع المصاريف الأخرى المذكورة في المادة السابعة عشر، وكذلك مصاريف الإجراءات التي يتخذها البنك لتحصيل مبلغ التمويل الخاص بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا، وذلك بأن يدفعها مباشرة أو بإقتطاعها من حسابه المفتوح لدى البنك.

خلاصة الفصل

بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه للأفراد لتلبية إحتياجاتهم، حيث أنه هو بنك إسلامي يقوم بأعمال مصرفية ويقدم خدمات للأفراد وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما نجد أن الهيكل التنظيمي للبنك يختلف عن البنوك التقليدية لضمان السير الحسن لكل عملياته وتحقيق أهدافه المسطرة، بالإضافة إلى أنه يستخدم تشكيلة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي في معاملاته المصرفية.

يواجه بنك البركة الجزائري مجموعة من المخاطر بالإضافة إلى مخاطر صيغه التمويلية، ولمواجهة هذه المخاطر وإدارتها يتبع الإجراءات المنصوص عليها في مواد العقود التي يتعامل بها، ومن خلال ما سبق نجد أن البنك في بحثه عن حلول مناسبة يلجأ إلى إستعمال العديد من المنتجات التي طورتها الهندسة المالية الإسلامية، أي أن الهندسة المالية الإسلامية تساهم في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى أن الحلول المطبقة في إدارة مخاطر صيغة المشاركة قليلة و تنعدم في صيغة المضاربة و ذلك راجع إلى عدم إعتداد البنك على الصيغتين بسبب المخاطر العالية لهما.



توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن البنوك الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر، النوع الأول من المخاطر تتشارك فيه مع نظيرتها التقليدية، أما النوع الثاني فهو خاص بها ويتعلق بمخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وهو الأمر الذي دفع بالبنوك الإسلامية إلى البحث عن آليات وأدوات من أجل إدارة المخاطر وذلك عن طريق ما يعرف بالهندسة المالية الإسلامية.

تسمح الهندسة المالية الإسلامية التي لا تختلف عن الهندسة المالية التقليدية إلا بقيد يجعل هذه المالية موافقة للشرع، بتطوير منتجات مالية تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية قادرة على تلبية مختلف الإحتياجات التمويلية والإستثمارية، وقد سمحت لنا أيضا هذه الدراسة بتسليط الضوء على الطريقة التي يدير بها بنك البركة الجزائري مختلف المخاطر التي يتعرض لها وهذا بإستعماله لمجموعة من الأدوات والإجراءات المنصوص عليها في مواد العقود.

1. النتائج

❖ نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تمكنت الهندسة المالية الإسلامية من تطوير منتجات مالية إسلامية لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وهذا ما تم التوصل إليه في الفصل الثاني وبهذا فإن الفرضية الأولى محققة؛

الفرضية الثانية: بناء على ما توصلنا إليه في الفصلين الأول والثاني، فإن من أهم المزايا التي تكتسبها المؤسسات المالية جراء تطبيقها للهندسة المالية الإسلامية هو زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الإحتياجات التمويلية المتزايدة، والمساهمة في إدارة مخاطر التي تتعرض لها بشكل أفضل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

الفرضية الثالثة: يعتمد بنك البركة الجزائري على مجموعة من المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية في ادره مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وهذا ما تم التوصل إليه في الفصل الثالث مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

❖ نتائج الدراسة

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال هذا البحث يمكن عرضها فيما يلي:

- ✓ تعتبر الهندسة المالية الإسلامية وليدة للهندسة المالية التقليدية، لكن بأسس إسلامية وهذا للوصول إلى منتجات مالية متميزة عن نظيرتها التقليدية؛
- ✓ تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار منتجات مالية جديدة تتماشى مع حاجات العملاء والمتعاملين الإقتصاديين وذلك في إطار الإلتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية، لضمان إستمرارية النظام المالي ككل مع إستفادة كل أجزائه؛
- ✓ إن أهم ميزة تتميز بها الهندسة المالية الإسلامية، هي أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية؛
- ✓ تضم الهندسة المالية الإسلامية عدة أدوات ومنتجات مالية كالمرابحة، المشاركة، الصكوك الإسلامية، التأمين الإسلامي، التوريق... إلخ؛
- ✓ من بين أهم التحديات التي تواجه صناعة الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها إفتقارها للكفاءات والإطارات البشرية المؤهلة، التركيز على بعض المنتجات دون غيرها وعدم تأطير القوانين وغيرها؛
- ✓ إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك وإستمرارية عملها؛

- ✓ يمكن للهندسة المالية الإسلامية أن تساهم في تقليل المخاطر وذلك عن طريق المنتجات التي تقدمها كما أنها يمكن أن تساهم في خلق المخاطر وذلك عن طريق التطبيق الخاطيء لها؛
- ✓ يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بإدارة المخاطر وذلك عن طريق مجموعة من الأساليب كتنقل المخاطر، تقليل المخاطر، تجنب المخاطر وغيرها؛
- ✓ تلعب الهندسة المالية الإسلامية دور هام في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وذلك بإبتكار منتجات مالية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- ✓ بنك البركة الجزائري بإعتباره بنك إسلامي فقد إستطاع أن يجد له مكانة بارزة على المستوى الوطني والعالمي؛
- ✓ تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي بينك البركة الجزائري، كما أن الحلول المطبقة في إدارة مخاطر صيغة المشاركة قليلة وتتعدم في صيغة المضاربة نظرا لعدم إستخدام البنك لهذين الصيغتين بسبب المخاطر العالية الناتجة عنهما؛
- ✓ أدرج بنك البركة الجزائري سنة 2009 دليل لإدارة المخاطر ليتم العمل به في المستقبل وذلك للإستفادة من مقررات بازل.

2. المقترحات

- بناءا على النتائج التي تم التوصل إليه ضمن هذه الدراسة، يمكن المساهمة بتقديم المقترحات التالية:
- ✓ ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالبنوك الإسلامية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية؛

- ✓ يجب أن تكون هناك وظيفة متخصصة ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، مهمتها الأساسية العمل على تصميم وتطوير المنتجات المالية بناء على إحتياجات السوق ونشر ثقافة الهندسة المالية الإسلامية؛
- ✓ العمل على تقديم تكوين متخصص في الهندسة المالية الإسلامية لتخريج مهندسين ماليين شرعيين؛
- ✓ ضرورة رسكلة الموارد البشرية غير المؤهلة من خلال دورات فقهية في المعاملات المالية الإسلامية وغيرها؛
- ✓ توحيد الفتاوى الشرعية التي تتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية؛
- ✓ يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توعية أفراد المجتمع وتعريفهم بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية مع توضيح الفرق بين منتجاتها ومنتجات غيرها؛
- ✓ ضرورة فتح تخصصات تعنى بالمعاملات المالية الإسلامية في الجامعات.

3. أفاق البحث

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، نقترح على الباحثين والدارسين بإجراء الدراسات التالية:
- ✓ دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير البورصات العربية؛
 - ✓ سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر؛
 - ✓ دور العقود المالية الإسلامية في دعم العمل المصرفي الإسلامي؛
 - ✓ المنتجات المالية الإسلامية كآلية بديلة لمنتجات التحوط التقليدي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب

1. براني ابو شهد عبد الناصر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
2. بلعوز بن علي وقندوز عبد الكريم وجبار عبد الرزاق، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
3. بن زواي محمد الشريف، حوكمة الشركات والهندسة المالية، طبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.
4. بورقبة شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة -، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014.
5. خان طارق الله وأحمد حبيب، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ترجمة عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2003.
6. خصاونة أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الجديدة، عمان، الأردن، 2008.
7. خطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
8. دباس العبادي هاشم فوزي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008.
9. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.

10. السويلم سامي، صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004.
11. شابرا محمد عمر و حبيب أحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، المصرف الإسلامي للتنمية، جدة، 2006.
12. الشمري صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014.
13. العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2008.
14. العززي شهاب احمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.
15. العنزي مرضي بن مشوح، فقه الهندسة المالية الإسلامية (دراسة تأصيلية تطبيقية)، الطبعة الأولى، 2015.
16. قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، 2008.
17. المكاوي محمد محمود، الإحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، 2015.
18. نوري موسى شقري، إدارة المشتقات المالية: الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.

ثانيا- التقارير

1. بنك البركة الإسلامي، ش . م . ب (مقفلة)، التقرير السنوي 2014

ثالثاً- مذكرات وأطروحات جامعية:

1. بن ناصر فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.
2. بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2011- 2012.
3. بونقاب مختار، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية(دراسة نماذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة 2007- 2012)، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2013- 2014.
4. جدي ساسية، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015.
5. خروبي وهيبة، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب - البليدة-، 2005.
6. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008- 2009.

7. طهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012.

8. عبد الحي محمد عبد الحميد، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حلب، سوريا، 2013 - 2014.

9. لعمش أمال، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

رابعا- المجالات

1. بلعزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

2. بونقاب مختار، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.

3. جبار محفوظ وعديلة مريم، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة - دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10، 2010.

4. خينوة محمد الأمين وعلي موسى حنان، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 12، 2011.
5. الساعاتي عبد الحميد عبد الرحيم، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999.
6. قندوز عبد الكريم، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2012.
7. قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الإقتصاد الإسلامي، مجلد 20، العدد 2، 2007.
8. يوسفوي سعاد ومخلوفي عبد السلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2017.

خامسا- المنتقيات والندوات

1. بلعزوز بن علي وقندوز عبد الكريم ، إستخدام الهندسة المالية الإسلامية في ادارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 16- 18 أبريل 2007.
2. بوخاري لحلو والعايب وليد، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية: المحور الهندسة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

3. بوخدوني وهيبه، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: واقع وأفاق، ملتقى صفاقس الدولي الرابع

للمالية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر.

4. قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية: دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية

الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: الأسواق

المالية: الواقع والتحديات، كلية الشريعة والقانون، بمشاركة غرفة تجارة وصناعة دبي، جامعة

الإمارات العربية المتحدة، دبي، 6-8 مارس 2007.

5. لقلطي الأخضر وغربي حمزة، إدارة المخاطر البنوك الإسلامية - دراسة ميدانية -، الملتقى

الدولي حول أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

6. مفتاح صالح و عمري ريمة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،

الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر، 2012.

7. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة

المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، أيام 20. 21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الإقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

سادسا- مواقع على شبكة الأنترنت:

1. عبد الكريم محمد فضل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص 10، تاريخ التصفح: 13/

02 /2018، على الرابط التالي:

<http://www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05.pdf>

1. محمد بوحيدة و عدمان مريزو، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي بين التحوط والسيطرة، ص

172، تاريخ التصفح: 13 /02 /2018، على الرابط التالي:

[http : // www.redoreg.com/ Tcomplet/ Bouhida% 20S1.pdf.](http://www.redoreg.com/Tcomplet/Bouhida%20S1.pdf)

2. Albaraka- bank . com / ar / index. Php ? option= com_ front page & Itemid = 1. le 2/5/2018
 3. www.albaraka.ma/ / الهيكل التنظيمي /.
 4. Albaraka- bank . com / ar / index. Php ? option= com_ front page & Itemid = 1. le 2/5/2018.
 5. <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=216> . le 2/5/2018.
 6. <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=217> . le 2/5/2018.
 7. <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=218> . le 2/5/2018.
 8. <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=219>. le 2/5/2018.
 9. <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=220>. le 2/5/2018.
 - 10.¹ <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=221>. le 2/5/2018.
- [http://www.iefpedia.com/arab/ wp-content/ uploads/ 2010/05.pdf.](http://www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05.pdf)

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وقد هدفنا عبر هذه الدراسة إلى معرفة مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المخاطر التي تنتسب فيها صيغ التمويل الإسلامي، ومدى نجاح الهندسة المالية الإسلامية في إدارة هذه المخاطر، كما سعينا إلى الوقوف على تطبيقات بنك البركة الجزائري في إدارة مخاطر صيغه التمويلية. قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول لتوضيح ماهية الهندسة المالية الإسلامية، يليه الفصل الثاني الذي خصص لدراسة إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة حالة بنك البركة الجزائري من حيث تقييم مدى نجاحه في إدارة مخاطر صيغ التمويل التي يمارسها. وقد سمحت لنا هذه الدراسة بالوقوف على الدور الكبير الذي تؤديه الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي عبر العديد من المنتجات المالية، كما لاحظنا بأن بنك البركة الجزائري يلتزم في سبيل إدارة مخاطر صيغه التمويلية بالإجراءات المنصوص عليها في مواد العقود، و بأنه يتجنب التعامل بصيغتي المشاركة و المضاربة بسبب مخاطرها العالية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، إدارة المخاطر، صيغ التمويل، منتجات مالية.

Résumé:

Cette étude porte sur le rôle de l'architecture financière islamique dans la gestion des risques des formules de financement islamiques, et nous visons à travers cette étude à connaître les différents produits d'ingénierie financière islamique, ainsi que d'identifier les différents risques que les formules de financement islamiques causent et le rôle de l'architecture financière islamique dans la gestion de ces risques. L'étude a été divisée en trois chapitres, le premier chapitre de l'étude a été consacré à la clarification de ce que l'ingénierie financière islamique, suivi du deuxième chapitre consacré à l'étude de la gestion des risques des formules de la finance islamique, tandis que le troisième chapitre a été consacré à l'étude du cas de la Banque Al Baraka Algérie en termes d'évaluation de son succès dans la gestion des risques de formules de financement exercées. Cette étude nous a permis d'examiner le rôle important joué par l'architecture financière islamique dans la gestion des risques du financement islamique à travers de nombreux produits financiers. Nous avons également noté que la Banque d'Al Baraka s'engage à gérer les risques de ses formules de financement par les procédures prévues dans les articles du contrat.

Mots clés: Ingénierie financière islamique, gestion des risques, formules de financement, produits financiers.